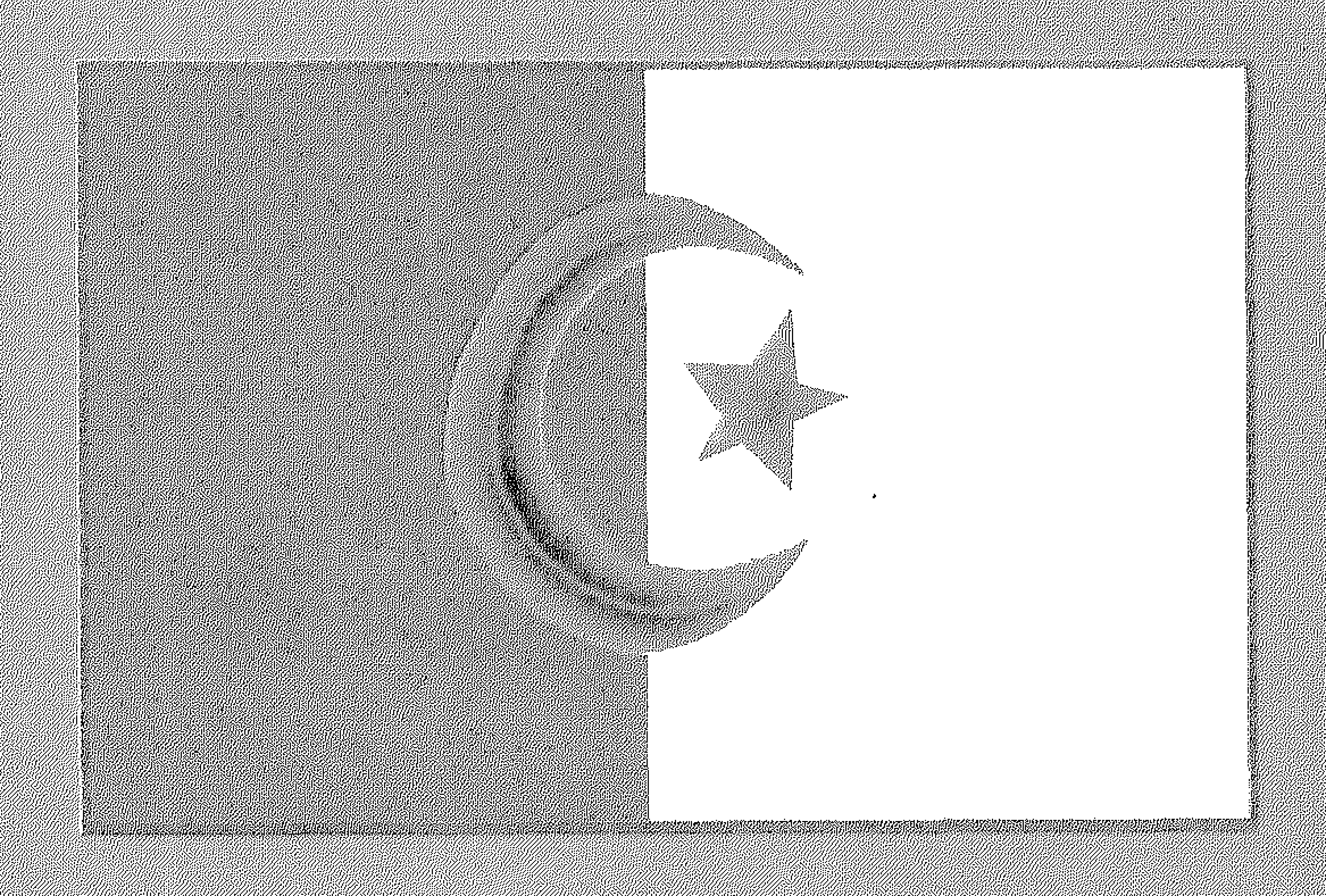
الأزمة السياسية في الجزائر

مستقبل الصراع بين الساسة والعسكر



تأليف

عمرو عبد الكريم سعداوي

باحث في العلوم السياسية

دار الوفاء

الأزمة السياسية في الجزائر

مستقبل الصراع بين الساسة والعسكر

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م



دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ـ ج.م.ع ـ المنصورة

الإدارة : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص . ب ٢٣٠

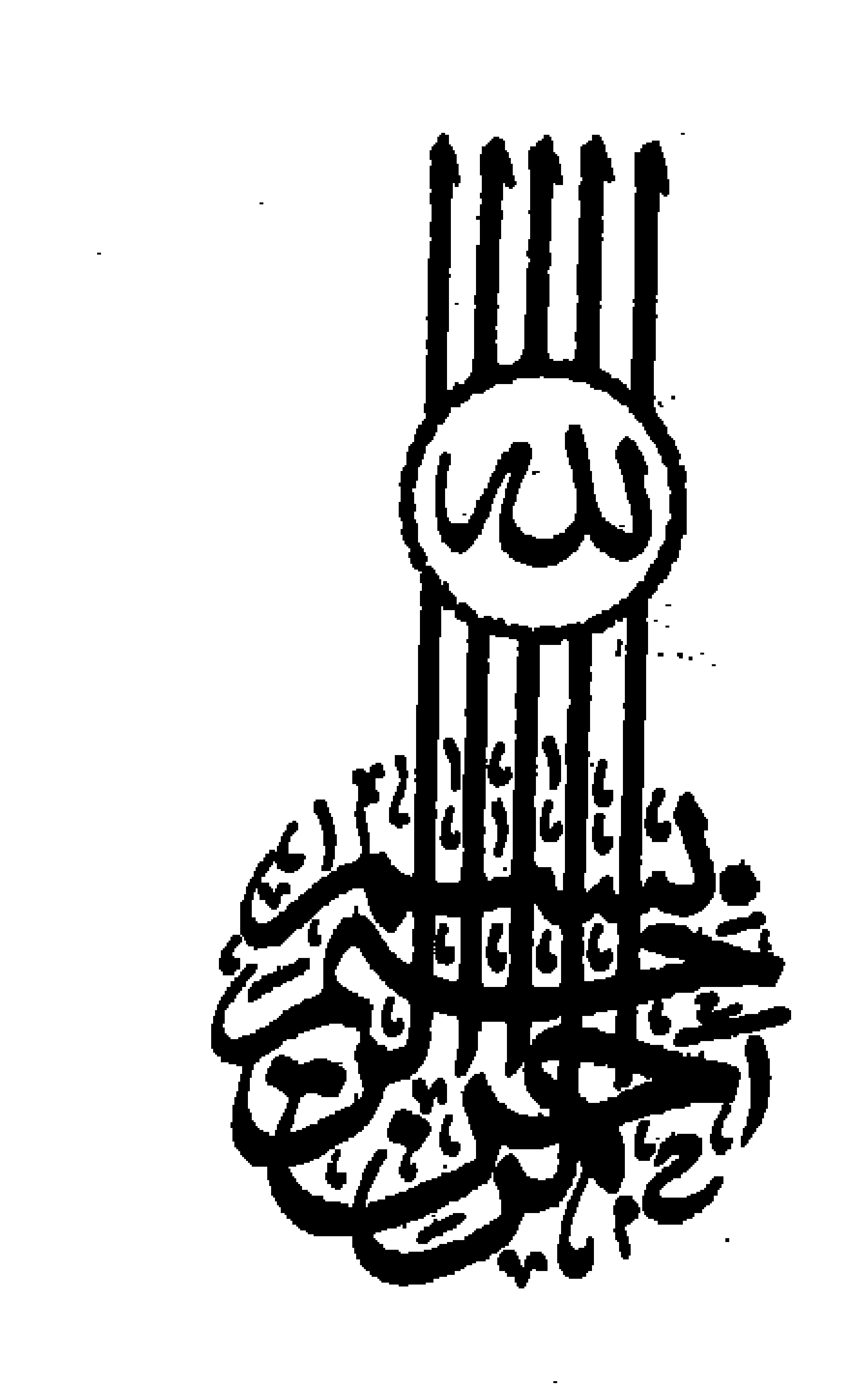
ت :٣٤٢٧٧٢١/ ٣٥٦٢٢٠/ ٣٥٦٢٣٠ فاكس ٣٥٩٧٧٨

المكتبة : أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣

الأزمة السياسية في الجزائر

مستقبل الصراع بين الساسة والعسكر

تأليف
عمرو عبد الكريم سعداوي
باحث في العلوم السياسية



مقدمة

دخلت الأزمة السياسية في الجزائر عامها الثامن ولا تبدو فى الأفق ـ رغم بعض المحاولات ـ أية بوادر على نهاية قريبة للمأساة التى حصدت حتى الآن ـ فى بعض التقديرات ـ ما يزيد على مائة وعشرين ألف قتيل.

ففى ١١ يناير ١٩٩٢م قامت النخبة العسكرية بإجبار الشاذلى بن جديد على تقديم استقالته من السلطة ، ومن ثم وقف المسار الانتخابى الذى كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على وشك تحقيق فوز ساحق فيه.

وبعد تنحى ابن جديد قام المجلس الأعلى للأمن (وهو هيئة استشارية غير دستورية وليست له صلاحيات) بتسيير شؤون البلاد وتكوين مجلس أعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف الذى اغتيل بعد ٦ أشهر من توليه السلطة ، وخلف على كافى بوضياف فى الرئاسة لفترة وجيزة، ثم تلاه الأمين زروال كرئيس مؤقت فى ١٩٩٤م، ثم انتخابه رسميا باقتراع شعبى فى نهاية ١٩٩٥م.

ثم ما لبث زروال ونتيجة لصراعات داخل أجنحة النخبة السياسية العسكرية ، أن أعلن عن رغبته (نتيجة لضغوط العسكر) فى عدم الاستمرار حتى تنتهى مدة رئاسته (نوفمبر ٢٠٠٠م).

وفى ١٥ أبريل ١٩٩٩م تم انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقه، إلا أن انسحاب منافسيه الستة قبل الانتخابات بقليل جعله يأتى للرئاسة وهو فاقد للشرعية ، خاصة بعد أن أعلن المرشحون الستة عدم اعترافهم بنتيجة تلك الانتخابات .

فما هى عناصر الأزمة السياسية فى الجزائر ؟ وما هى خلفيات الصراع داخل النخبة السياسية بين الساسة والعسكر؟ وما هو مستقبل ذلك الصراع وإلى أين يسير بالجزائر ؟ وهل ثم فرص محتملة لإنهاء الصراع بشكل سلمى يستبعد الإقصاء كحل وحيد تستخدمه العناصر الفاعلة (نخبة النخبة داخل مؤسسات الدولة)؟

ربما كانت الإجابة على كل هذه التساؤلات تفترض أولاً فهم ما جرى وما يجرى فى الساحة الجزائرية على مدار السنوات الأخيرة، إلا أن المتابعين للشأن الجزائري يدركون مدى صعوبة معرفة ما يجرى فى الجزائر، فضلاً عن فهمه أو محاولة تفسيره وفك عناصر الاشتباك فيه.

لذا قدمت بين يدي هذه الدراسة مجموعة من الأسس تساعد فى فهم كيف يعمل النظام الجزائرى بمختلف عناصره، ثم العوامل التى دفعت النظام للتحول نحو التعددية السياسية ، وما هى أسباب إخفاق ذلك التحول، ثم الوقوف عند مرحلة الرئيس زروال والرئيس بوتفليقه بشئ من التفصيل، ثم خاتمة تركز على مستقبل الصراع بين الساسة والعسكر فى الجزائر.

أولا: أسس فهم النظام السياسى الجزائرى

١ ـ العلاقة بين الدولة والمجتمع فى الجزائر:

يثير موضوع العلاقة بين الدولة والمجتمع فى الجزائر العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع بقواه وتكويناته ومؤسساته وأنماط ثقافته ، كما يثير العديد من المشكلات على صعيد الدولة بأجهزتها ومؤسساتها وقوانينها وسياستها فى المجالات المختلفة ، وذلك أن طبيعة الحركة وحدودها ومساحتها أمام المجتمع تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من ناحية والكيانات الاجتماعية من ناحية أخرى ، بل إن فهما علميا لمفهوم الدولة الجزائرية يفترض مسبقًا تحليلاً عميقا لبنيتها الأساسية (١)

ذلك أن الدولة الجزائرية بمؤسساتها - القانونية والسياسية ـ لم تأت خالصة نتيجة تطور داخلى طبيعى، ولكنها جاءت مفروضة أو مقتبسة عن أصل أجنبى، إلا أنها لم تبد شيئا مستوردًا / أجنبيا محضا كما أنها ليست ظاهرة محلية تماما ؛ ولذا فإنها ثمرة هجينة ، حيث تم الاحتفاظ بمؤسسات الدولة وتنظيماتها بعد الاستقلال .

يقول خيرى عزيز : « إن جهاز الدولة الموروث من العهد الاستعمارى

---

(١) لا تزال الدراسة النظامية لبنية الدول العربية دراسة ناشئة ، ولو أن عقد الثمانينيات شهد اهتمام التحليل السياسى بالدولة . انظر فى هذا المعنى:

د . بهجت قرنى : وافدة متغربة لكنها باقية ، تناقضات الدولة العربية القطرية ، المستقبل العربى ، السنة ١٠ ، العدد (١٠٥) ، نوفمبر ١٩٨٧م ، ص٣١ .

لم يمس ، وإنه في داخل هذا البناء نشأت ونمت الطبقة الجديدة التى وصلت إلى السلطة » (٢) .

بل إن هذه الدولة الجزائرية المعاصرة تجسيد حي للطبيعة التسلطية ، حيث تقف الدولة أمام المجتمع لتفرغه من مضمونه الاجتماعي وتسيطر على كل أجزائه فهي :

ـ تحتل مراكز الإشراف على تقاطع العلاقات السياسية والاقتصادية .

ـ تسيطر على القطاعات الحديثة التي استجدت مع التغلغل الرأسمالي وعلى الإدارة التي تكرس التبعية للمراكز الرأسمالية .

ـ تمارس أقصى قدر من الضبط والتحكم في أنشطة المجتمع الأهلي بالشكل الذي يلحقه بممارسات الدولة وأجهزتها .

ومنذ اليوم الأول للاستقلال لم تسمح الدولة ببروز أدنى استقلالية خارج هياكل المؤسسات الرسمية التي ألقى على عاتقها مهمة إعادة إنتاج الإكراه والسيطرة ، ذلك أن الدولة طمست معالم المجتمع الأهلي عن طريق الحزب الواحد الذى تحول إلى آلية للمراقبة ، الشيء الذى لم يسمح بظهور المبادرات الفردية الناقدة. وكما كان الحال خلال العهد الاستعماري حيث كان الجزائرى ينتظر رأفة فرنسا، أضحي بعد الاستقلال ينتظر رأفة قادته، أي أن الجزائرى لم يتحول بعد إلى مرحلة المواطنة بل بقى إنسانا أهليا (٣) .

---

(٢) خيرى عزيز ، التجربة الجزائرية فى التنمية والتحديث ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،رقم (٢٣) ،١٩٧٨م ، ص٣٩ .

(٣) كان الجزائرى يعرف فى عهد الاحتلال «بالأهلى Indijene ولم تستطع الثورة أن تحوله إلى إنسان أو مواطن . وتم التعامل معه على أنه قاصر لابد أن ينوب عنه غيره وباسمه»

ثم أدى توسع دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع إلى تسلط الدولة على المجتمع وتسيدها عليه (٤) ، وفقدت مؤسسات المجتمع الجزائرى فعاليتها وكفاءتها، فالتنظيمات الوسيطة كالاتحادات والهيئات الوسيطة التى كانت تربط بين الفرد والدولة فقدت استقلالها وتحولت إلى أدوات جاهزة تستخدمها الدولة للسيطرة على المواطنين ، بما يعنى أنها صارت بمثابة وسائل تضيق الخناق على المجتمع ، ومن دون مؤسسات اجتماعية تحفظ كيان الفرد وشخصيته من الانتهاك من قبل المؤسسات الرسمية يصبح الأفراد مجرد أشياء وليسوا مواطنين فى دولة ديمقراطية .

وبعد انقلاب ١٩٦٥م تحولت العملية السياسية فى ظل النخبة العسكرية - المدنية الجديدة - إلى تعبئة البشر والموارد لأهداف اجتماعية مرغوبة ولكن دون السماح بالتعددية السياسية أو بوجود مراكز قوة مستقلة عن المركزية للدولة، أى أنها لم تسمح بمنظمات المجتمع المدنى وتكويناته بأن تنمو مستقلة عن هيمنة الدولة ، وما وجد من هذه المنظمات قبل وصول تلك النخبة إلى السلطة تم احتواؤه أو القضاء عليه، وأصبحت النقابات المهنية والعمالية والتنظيمات النسائية والشبابية كلها أذرعًا للدولة

---

* يقوم بالانقلابات ، كما قال بومدين : « باسم الشعب الجزائرى قمنا بالتصحيح الثورى »، مع أنه عمل شخصى بعيد عن أى صيغة للاستشارة ، انظر :

مخلوف بشير وابن حليمة الصحراوى : إشكالية المقدس فى الخطاب السياسى الجزائرى بعد الاستقلال ، مذكرة لنيل درجة الليسانس ، وهران، جامعة السانيا ، معهد علم الاجتماع ، ١٩٩٥م - ١٩٩٦م ، ص٥١ .

(4) Geanleca, Reny leveau, l'Algerie Democrtic, Politiqes economiques et Demondes sociales, Monde Arab, Magreb - Machrek, No . 139, Janver - Mars, P.3.

أو للحزب المهيمن على جهاز الدولة . وبمرور الوقت حدثت التطورات التالية لنظام النخبة العسكرية ـ المدنية الحاكمة :

ـ تركزت السلطة تدريجيًا فى شخص واحد .

ـ تحول الجناح المدنى فى النخبة الحاكمة الجديدة من فريق مسيس إلى نخبة بيروقراطية تكنوقراطية لا تشارك فى اتخاذ القرارات بقدر ما تساعد على تنفيذ القرار (٥) .

ـ تقوى الجهاز الأمنى الداخلى وتعددت أذرعه ووظائفه بحيث تجاوز وظيفة حفظ الأمن والنظام إلى وظائف القمع والإرهاب .

ـ تقوّى الجهاز الإعلامى وتحول تدريجيًا من الإعلام إلى التلقين الأيديولوجى إلى الدعاية للحزب ثم إلى تأليه شخص الحاكم .

وظلت الجزائر هكذا حتى أحداث أكتوبر ١٩٨٨م حيث انفجر قسم كبير من أقسام المجتمع ، ليس ليعبر عن استيائه من طبيعة الحكم الشمولى فقط ، بل حتى من تدهور وضعيته الاجتماعية ، ولم تكن استجابة النظام لهذا الانفجار ـ بصرف النظر عن الجزء المفتعل فى أحداث أكتوبر ١٩٨٨م وهو كبير ـ إلا انفتاحًا سياسيا يمنح الشعب حرية تكوين الأحزاب مقابل تحمل تبعات الأزمة الاقتصادية الخانقة ؛ ذلك أن المعادلة السياسية التى حكمت الجزائر ـ قبل أكتوبر ١٩٨٨م ـ كما يقول عبد القادر جغلول : إن

---

(٥) عن التكنوقراطية فى الجزائر انظر :

Hugh Roberts , The Algerian Bureacracy, In : Tolat Asad and Roger Owen (eds) sociology of development societies Middle East, New York, Monthly Review press 1983, P.95-114.

البنية السياسية للجزائر قامت على عقد ضمنى تم بمقتضاه التضحية بالحرية السياسية كثمن للتقدم الاقتصادى [٦] .

إلا أن الوضع الجزائرى المتدهور لم يكن بإمكانه أن يفرز من خلال آلياته الذاتية ما يكفى من البنى والمؤسسات التى تعطى المجتمع الطابع المدنى وتجعل من التعددية السياسية اختيارا يفرض نفسه ، ليس فقط من خلال رغبات الناس ونضالاتهم، بل أيضا بضغط قوة الأشياء ذاتها وقوة الواقع المؤسسى المتنامى .

وقد يبدو أن الدولة الجزائرية قوية ، وذلك بحكم احتكارها للسلطات التشريعية والتنفيذية وسلطة إصدار القرارات واتخاذ الإجراءات الأمنية ، وما تعتمد عليه سلطة الدولة من أجهزة أمنية وقهرية حديثة ومتطورة .

إلا أن هذه الواجهة الشكلية لا تعكس فى الواقع قوة حقيقية للدولة، فباستثناء المجال الأمنى الذى تحرص الدولة على عدم التهاون فيه بكافة الأشكال ، فإن هناك من الدلائل الشيء الكثير ، مما يوحى بضعف الدولة الجزائرية وهشاشتها ، بل يرى البعض أن الدولة الجزائرية أضعف من أى لحظة فى تاريخها . أكثر من ذلك فهى توصف بأنها جاثية على ركبتيها ، وذلك إذا جاز الحديث عنها فى الزمن المضارع [٧] .

---

(6) Abdel Kader Djeg hloul, Mulipartisme al' Algerienne Monde Arab, Maghreb - Machrek, No. 127, Janvier Fevrier- Mars. 1990, P.194.

(7) Hugh Roberts, Algerias ruinous impasse and The honorable wayout, International Affairs, Vol. 71, No. 2, April 1995, P.24 - 248.

ومن أهم مظاهر هذا الضعف :

١ـ ضعف فى مجال الإنجاز الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، وبخاصة فى مجال التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية .

٢ـ هناك أيضا علاقة التوتر الدائم بين الدولة والتنظيمات السياسية والأحزاب والنقابات وحتى مع الأفراد ، مما يعكس حالة عدم الاستقرار وتصاعد أعمال العنف السياسى ، فى ظل إصرار السلطة على تحدى الاتجاهات التحررية لدى الأفراد والجماعات ، مما أدى إلى تكثيف السلطة للأعمال القمعية وإصرارها على فرض المزيد من السيطرة والتسلط على القوى الاجتماعية (٨) .

٣ـ كذلك افتقاد الدولة للشرعية المستقرة .

ومن ثم فالحكم المطلق الذى يمارسه النظام السياسى الجزائرى لا يعبر عن تعاظم قوة وهيبة الدولة وقانونها ، بل يعكس الضعف المتواصل للدولة وتراجع فعاليتها الاجتماعية بانفصالها عن المجتمع ، وفى ذات الوقت تشديد القبضة عليه من الخارج ، وبذلك يحكم العنف الممارسة الاجتماعية لهذه الدولة .

وبالدعوة للدولة القوية تمت مصادرة واحتكار مصادر القوة والسلطة فى المجتمع عبر مجموعة من الإجراءات شهدتها الدولة الجزائرية ، وتفاوت شكل تطبيقها بين فترة وأخرى تمثلت فى :

١ـ السيطرة على الحكومة ، وحل البرلمان والمجالس المنتخبة ،

---

(8) Amar Benamrouche, Etate , Conflits, socioux Et Mouvment syndical in Algerie (1962 - 1995) Monde Arab Maghreb - Machrek . No. 148 , Avril - Juin, 1995, P.43 - 54.

وإعادة تشكيلها حسب إرادة السلطة .

٢ـ تفكيك النقابات والاتحادات وجعلها أجهزة ملحقة بالسلطة ، والسيطرة الكاملة عليها .

٣ـ توظيف الإعلام للتلاعب بالجمهور .

٤ـ إلغاء التعددية السياسية والتضييق على الأحزاب المنافسة أو منعها من العمل العلنى ودفعها باتجاه العمل السرى .

٥ـ استمرار العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية .

٦ـ توسيع أجهزة المخابرات وإطلاق يدها فى المجتمع [٩] .

هذه الإجراءات لإحكام قبضة الدولة على المجتمع جعلت أجهزة الدولة القمعية أجهزة قوية ومتطورة دون غيرها من الأجهزة التى ما زالت تنتمى إلى الماضى ، وهذه الأجهزة المتطورة والقوية لا تعكس قوة الدولة بقدر ما تعكس ضعفها .

والمحصلة النهائية لهذه الأوضاع فى مجملها أمران :

الأول : إن الدولة الجزائرية ـ فى صورتها الراهنة ـ قد أخفقت فى تحقيق الأهداف التى قام عليها الاستقلال وذلك علة وجودها .

الثانى : إن الدولة التى قامت بإخضاع المؤسسات الاجتماعية لنفوذها

---

(9) John P. Entelis, Introduction: state and Society in Transition in : John P. Entils and Phillip C. Naylor, (eds.) state and society in Algeria, Baulder: wesl view Press, 1998,P.4.

وتوظيفها لخدمتها وضعت أقصى الضوابط على مؤسسات المجتمع المدنى الأهلى ، وقد نتج عن ذلك الفضاء الاجتماعى العودة إلى التنظيمات القبلية كاستمرار لشبكة العلاقات الاجتماعية .

وهذه الظروف جعلت من الدولة الجزائرية ومؤسساتها بؤرة الصراع الاجتماعى كوسيط بين الجماعات والقوى الاجتماعية كهدف يسعى إليه الجميع للسيطرة عليه وامتلاكه ، فمن يسيطر على الدولة يسيطر على المجتمع مع تنحية كافة الاعتبارات المتعلقة بالشرعية والقانون .

٢ـ محورية دور الجيش (سيطرة النخبة العسكرية) :

قام النظام السياسى الجزائرى على أساس احتكار النخبة العسكرية للسلطة (١٠) ، وهى النخبة التى استندت على توليفة من الشرعية والدستورية الشكلية ، وعمدت إلى بناء أجهزة الدولة الفنية والإدارية ، واتخذت من جبهة التحرير الوطنى واجهة أيديولوجية وسياسية ، وطورت جهاز الأمن ومؤسسات العقاب وأدوات القمع ، الأمر الذى أدى إلى تركيز شديد فى عناصر القوة السياسية عند قمة الهرم السياسى ، حيث احتلت المؤسسة العسكرية قمة هيكل السلطة وظلت هى الفاعل الأساسى والعنصر الرئيسى فى تشكيل قواعد اللعبة السياسية فى الجزائر منذ

---

(١٠) يرى بعض الدارسين أن الجيش لا يحكم باعتباره مؤسسة بل باعتباره «شلة» قد يكون أفرادها من منطقة واحدة (ولايات P.T.S) أو تزاملوا أثناء حرب التحرير مثلما قيل: إن الشاذلى استبدل مجموعة عنابة بمجموعة وجدة . انظر فى هذا :

Ahmed Rouadjia, Le Voilence et l'historic du Mouvment National Algerien, Peuples Miditernaneens, No. 70 - 71, Janvier - June , 1995, P.181.

الاستقلال - وربما قبل الاستقلال - وحتى الآن [١١] ، حيث اكتسب الجيش فى الجزائر هيبته وقوته كمؤسسة عسكرية من تاريخه الطويل ، الذى يمتد منذ الاستقلال ومن طبيعته كجيش غير محترف .

ويتفق معظم المتابعين لشؤون الجزائر على أن الجيش هو الذى حكم الدولة الجزائرية منذ اللحظات الأولى للاستقلال ، وإن اختلفت صيغة هذا الحكم وطريقة تقنين نفوذ المؤسسة العسكرية من مرحلة إلى أخرى .

وبشكل أكثر تفصيلا يمكن القول : إن المعادلة التى تحكم منطق السلطة فى الجزائر - تلك المعادلة التى تكونت نتيجة لعوامل تاريخية - هى أن النظام السياسى قائم على ازدواجية تاريخية بين القوى التى تمنح الشرعية والقوى التنفيذية ؛ أما الأولى فهى الجيش والقوى الدينية ، وأما الثانية (الحاكمة) فهى قطاع من النخبة العسكرية والجهاز البيروقراطى المعقد [١٢] .

---

(١١) من الضرورى فهم مؤسسة الجيش وتحليلها تحليلاً جيدا كمدخل لإدراك أبعاد الأزمة الجزائرية . انظر :

Robert Mortimer, Islamists, solidiers, and Democracy, The second Algerian war, Middle East Journal, Vol.50, No.1, winter 1996, P.20.

وحول دور الجيش الجزائرى فى مجمل العملية السياسية فى الجزائر انظر :

J. William Zartman, The Algerian Army in politics, In: J.William Zartman (eds.) Man, state and Society in Contemporary Maghreb, New York: Praeger Publishers, 1993, P. 211.

(12) Lahouari Addi, Algeria's Tragic contradiction, Journal of Democracy, Vol.1, No. 3 , July 1996, P.99.

وظلت المؤسسة العسكرية ـ رغم كل المحاولات التى انتهجها النظام ـ تمثل مركز قوة للنظام ولشبكات المصالح السياسية والاقتصادية ، والأمر الذى زاد من أثر تلك القوة ارتباطها بشبكة واسعة من العلاقات مع النخبة الاشتراكية للنظام (الرئيس وأركان الحكم) ، حيث يبدأ الفساد الإدارى والسياسى فى التشعب وتكوين مراكز للقوة عبر شبكاته الممتدة ، وغالبا ـ إن لم نقل مؤكدا ـ يتداخل مع فساد المؤسسة العسكرية عبر صفقات السلاح ، وهذا التداخل يؤدى إلى محورية دور المؤسسة العسكرية باعتبارها مركز قوة النظام وشبكات مصالحه ويجعل التوازن السياسى والقرار رهينا بتوازنات دقيقة بين دوائر النفوذ والمصالح [١٣] .

مصادر قوة النخبة العسكرية:

أ ـ القوة المادية :

ذلك أن أخطر وأهم عامل من عوامل قوة النخبة العسكرية هو تحكمها فى الجيش الجزائرى بكل ما يشمله من وسائل قوة ، وفرض لإرادة الجنرالات ، حيث يشكل جيش الجزائر قوة إقليمية عسكرية فى المغرب العربى ، فهو يضم حوالى ١٧٠ ألف جندى وهو جيش مجهز تجهيزا جيدا . فقد أنفقت الجزائر فى حقبة الثمانينيات وكمتوسط حوالى ١١,٥ مليار دولار على ميزانية الدفاع .

ب ـ القدرات التنظيمية :

فهناك تماسك تنظيمى عالٍ فى النخبة العسكرية ، حيث تعلم المؤسسة

---

(١٣) نبيل عبد الفتاح :الأزمة السياسية فى الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات ، السياسة الدولية ، السنة ٢٨ ، العدد (١٠٨) ، أبريل ١٩٩٢م ، ص١٩٣ .

العسكرية قيمة الانضباط والنظام فى السلم والحرب ، ويتضح مدى التماسك التنظيمى فى مواقف تلك النخبة أثناء الصراع النخبوى ، وإن كان هذا لا يعنى عدم وجود خلافات ، إلا أن النخبة العسكرية تنفذ قراراتها دون أن تظهر أى شىء أمام الرأى العام ، مما دعا حسين آية أحمد للقول بأن كل شىء يدور فى الخفاء دون أن يعرف أحد اللعبة الحقيقية.

جـ ـ القدرات الاقتصادية :

حيث تقاس قدرات النخبة العسكرية من زاويتين :

أولاهما : حجم الإنفاق العسكرى (الميزانية العسكرية والمساعدات الخارجية) .

ثانيتهما : المركب الصناعى العسكرى والذى يظهر عند وجود مؤسسات صناعية واقتصادية يغلب على نشاطها الطابع العسكرى وتحتل مكانة هامة فى الاقتصاد القومى ، وتكمن أهمية هذا المركب أنه يمثل أكثر القطاعات الاقتصادية تقدمًا من الناحية التكنولوجية .

د ـ الرموز المعنوية :

إذ يحتكر الجيش الجزائرى رموزا عدة فى العقل الجمعى الجزائرى ، فالتاريخ يبدأ برفع رايات الاستقلال وقد كان جيش الحدود وجيوش الولايات هى التى قامت برفع رايات الاستقلال لدرجة أن لفظ عسكرى أصبح مرادفًا للفظ ثورى ، وأصبح الجيش هو القوة المنظمة الوحيدة وتمكن من السيطرة على الحكم فى عهد بومدين باسم الشرعية الثورية [١٤].

(١٤) محمد بشير صفار : النخبة السياسية فى الجزائر ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثالث للباحثين الشباب ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥م ، ص ٢٤ .

هـ ـ الشرعية السياسية :

ذلك أن العلاقة بين الشرعية السياسية وبقية مصادر قوة النخبة العسكرية علاقة جدلية ، فكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر ، وتنبع شرعية النخبة العسكرية فضلا عن كونها محققة للاستقلال من نفوذها المتزايد عقب مرحلة الاستقلال فى جميع مؤسسات الدولة ، وممارستها لقدر كبير من السلطة السياسية ، سواء بشكل ظاهر أو خفى ، ولعل ذلك ما جعل بومدين يعلن دائمًا أن جيش الجزائر هو جيش العمال والفلاحين ، أى أنه جيش ثورى غير محترف ، فله أن يمارس قدرا كبيرا من العمل السياسى ، بل إن بومدين كان كثيرا ما يصرح بأن دور الجيش الجزائرى فى السياسة والمجتمع مثل السمك فى الماء لا يستطيع أن يخرج منه .

٣ـ الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية :

شهد التاريخ الجزائرى الحديث صراعات عميقة بين مختلف أجنحة النخبة (١٥) ، وذلك بهدف العمل على احتكار السلطة والشرعية ، وحيث تفتقر الجزائر إلى الثوابت والمراجع التاريخية والثقافية يكون تعايش المجموعات دون تمازج فعلى ، ويأتى خطاب الدولة ليسد هذه الثغرة التى بدونها ينفرط العقد ، وهذه المرجعية التاريخية والثقافية المفتقدة (انعدام العمق التاريخى) هى ما تجعل السلطة السياسية فى الجزائر تلجأ إلى

---

(15) William B. Quandt, Revolution and Political leadership Algeria, 1954 - 1968, London: Combridge, The Mitpress 1969 , P.264.

استمداد شرعيتها من ادعائها بأنها هى التى خلقت المجتمع الجزائرى [١٦]، ومن ثم تصير النخبة المسيطرة هى التى تحوز بالفعل مقدرات الدولة (النظام) السياسية والاقتصادية .

فبعد الاستقلال مباشرة ظهرت الصراعات متمثلة فى :

- صراعات بين الولايات (صراع الولاية الثانية والولاية الرابعة) .

- الصراع الثقافى بين الولايات ، ممثل فى الصراع بين الولاية الثالثة (البربر) مع باقى الولايات .

- الصراع العسكرى بين الأجنحة العسكرية الموزعة على الولايات ، والذى أخذ شكل الزحف على العاصمة عقب إعلان فرنسا خروجها من الجزائر [١٧].

- الصراع السياسى حول «مشروع المجتمع» بين الساسة والعسكر ، ممثل فى الصراع بين أنصار التعددية والليبرالية (فرحات عباس ومحمد بوضياف) وبين أنصار الحزب الواحد (بن بلة - بومدين) ، إلا أن قيادات المؤسسة العسكرية حسمت النزاع لصالح الطرف الأخير ، وجاءت المرحلة

---

(١٦) د. محمد عبد الباقى الهرماسى : المجتمع والدولة فى المغرب العربى، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، أغسطس ١٩٩٢م ، ص٧٧.

(١٧) حول تفاصيل إجبار المؤسسة العسكرية للرئيس الشاذلى على الاستقالة وحججها فى ذلك انظر :

خالد نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار ، الجزائر : منشورات الخبر ، ١٩٩٩، ص٢٠٩ حيث يقول نزار : وكانت الرسالة الشهيرة التى قرأها الشاذلى على شاشة التليفزيون (يقصد بيان استقالته) من إعداد الجنرال التواتى وعلى هارون .

الأولى للاستقلال تكريسا لمنطق «الجهورية» الذى عمق الصراع يقول عمر كارلييه : إن بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال لم يغير علاقات السلطة التى كانت قائمة فى منطق ما قبل الاستقلال ، ذلك المنطق يحكم العلاقة مع القوة الاستعمارية والتيارات الفكرية المتصارعة داخل جبهة التحرير ، وظل الفكر الحاكم لعلاقات السلطة هو فكر ما قبل الاستعمار (العلاقات القبائلية الحاكمة للمجتمع) ، بل تأكد من خلال ممارسات جبهة التحرير[١٨] .

ثم جاءت مرحلة الشاذلى بن جديد منذ عام ١٩٧٩م حيث واجه أزمة تطورت إلى صراع مكشوف داخل جبهة التحرير ، ذلك الصراع الذى كان محور تغيير وجه النظام السياسى برمته ، مما أذكى النيران داخل الحزب بين مؤيدى الشاذلى والمعارضة المتجذرة فى مختلف مؤسسات الدولة ، ومع ذلك لا تزال الطائفتان المتصارعتان متحدتين إلا فى قضية واحدة فقط هى منع تسرب السلطة إلى خارج الحزب[١٩] .

ولقد انفجر الصراع بين الاتجاهات المتعارضة فى أعقاب خطاب مهم ألقاه الشاذلى فى ١٩ سبتمبر ١٩٨٨م ، هاجم فيه صراع أولئك الذين

---

(18) Omr Carlier, Gesturelle Du pouvoir et Modle De souverainete : les figures presidentiel les d' L'autorite Doms algerie independente, 1962 - 1988 Annvaire de L'Afreque . de Nord Tome XX Vill, 1989, P. 107.

(١٩) د. محمد عبد الباقى الهرماسى: التغيير الاجتماعى ـ الاقتصادى ومضاعفاته السياسية ، المغرب العربى ، وفى غسان سلامة (معد) : ديمقراطية من دون ديمقراطيين، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٥م ، ص ٢٩٨.

يعارضون «الإصلاحات» وبعضهم يحتل مراكز فى القمة ، وقال : أولئك الذين لا يستطيعون المضى قدما فى طريق الإصلاحات عليهم الاختيار بين الاستقالة والإبعاد [٢٠] ، إلا أن الشاذلى وقتها لم يتخيل أن الذين يعارضون الإصلاحات ويعارضون وجهته لا يستطيعون أن يرحلوا سواء بالاستقالة أو بالإبعاد ، ولكنهم يستطيعون أن يفرضوا الاستقالة على الشاذلى نفسه [٢١] .

إن أزمة الجزائر ـ فى هذا الإطار ـ هى أزمة ذات مراكز ثلاثة :

١ـ أزمة بين أجنحة النخبة السياسية نفسها حول السيطرة والنفوذ واستبعاد / إقصاء الآخرين الذين لهم مقدرة على منازعة تلك السلطة نفوذها .

٢ـ أزمة بين النخبة السياسية ككتلة واحدة وبين عموم الشعب الجزائرى ، تلك النخبة التى حرمته ثرواته وأفقرته وهو الغنى .

٣ـ أزمة بين الجزائر كدولة وبين النظام الاستعمارى العالمى ممثل فى بعدية النظام الدولى الجديد « بالمفهوم السياسى» الذى يستبعد الدول الراديكالية باعتبارها من مخلفات الحرب الباردة ، والنظام الاقتصادى الدولى «المفهوم الاقتصادى» الذى يستبعد الدول الاشتراكية ومحاولة فرض التحول الاقتصادى(الانفتاح والسوق الحر) عليها .

---

(٢٠) فيليب مودرى : اللوفيجارو ، نقلا عن القبس (الكويت) ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٨م.

(٢١) حول تفاصيل هذا الصراع وأسبابه ونتائجه انظر : مذكرات الرئيس على كافى ، من المناضل السياسى إلى القائد العسكرى ١٩٤٦ ـ ١٩٦٢ ، الجزائر : دار القصبة للنشر، ١٩٩٩م.

ربما كانت أهم أزمة فى تلك المراكز الثلاثة هى الأزمة الأولى ـ وهى محور حديثنا ـ وربما كانت هى محور فهم ما يجرى فى الجزائر منذ الاستقلال وربما قبله ، وهى المفتاح الأساسى لفهم العنف الدائر وخلفياته النفسية والفكرية .

ذلك أن أزمة النخبة السياسية والعسكرية فى الجزائر وصراعاتها ـ سواء الخفى أو المعلن منها ـ هى أحد المفاتيح المهمة لفهم مجمل العملية السياسية فى الجزائر ؛ لذا لابد من دراسة ركائز ذلك التحالف المتوازن بين المؤسسة العسكرية والنخبة المدنية الذى قامت عليه الدولة الجزائرية منذ ١٩٦٢م ، وهذه الركائز هى :

الجيش ، الإدارة ، الحزب (جبهة التحرير) [٢٢] .

حيث يبدو النظام السياسى وكأنه مجال تحرك قوى متعددة كل منها توجه الدول باتجاه تلك المصالح ، التكنوقراط (الفنيين) يمثلون شريحة منقسمة ، كذلك يحاول كل طرف فيها استعمال نفوذه فى التأثير على شكل توزيع عوائد الريع النفطى، ولذلك فدون فهم منطق التكوقراط الجزائرى المنقسمة على نفسها والمتصارعة حول عوائد النفط (المغانم) لا يمكن فهم فى جزائر السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات ، الحجم الذى اتخذته شركة نفطية مثل سوناطراك (Sonatr ach) [٢٣] ، كما لا

---

(٢٢) سهيل الخالدى : أضواء على جذور المشكلة الجزائرية ، السنة ٦ ، العدد (٢٩٦) ، ١٩٩٥/٩/٤م .

(٢٣) انظر تلك الدراسة الجيدة عن سوناطراك ، وربما تكون هى أشمل دراسة عنها :
John p. Entils, Sonatrach: The Politicol Economy of An Algerian state institution , Middle East Journal, Vol. 53, No. l, Winter 1999, PP. 9-27.

يمكن أن نفهم قرار القيادة السياسية فى إعادة هيكلة وحدات الاقتصاد (ومن ذلك تقسيم سوناطراك نفسها) .

تمثل القيادة (نخبة النخبة) فى كل من الجيش والإدارة والحزب جوهر التحالف الذى تقوم عليه الجزائر كدولة ، وكان التوازن بين عناصر هذا التحالف هو السائد فى قواعد العملية السياسية كقانون حاكم ، وذلك منذ عام ١٩٦٢م حتى عام ١٩٨٨م ، ذلك العام الذى جاءت أحداث أكتوبر منه نتيجة اختلال ذلك التحالف ، أى أن تلك الأحداث كانت صداما بين ركائز السلطة الجزائرية الثلاث (الجيش ، الإدارة ، الحزب) ، لكنهم هذه المرة - خلافا للمرات السابقة - اصطدموا علنا فى الشارع ، وكان ذلك التصادم العلنى فى الشارع - فى نظر الباحث - أكثر الأحداث الجزائرية منطقية منذ الاستقلال ؛ إذ جاء اليوم الذى ظهر فيه أناس تلقوا خبراتهم الاجتماعية والسياسية خارج نطاق الإطار الاستعمارى الفرنسى (٢٤) .

ففى الفترة من ١٩٦٢م إلى ١٩٨٨م ظهرت نخبة جزائرية جديدة أكثر اتصالا بالعصر من تلك النخبة الحاكمة وتحالفها العسكرى المدنى ، نخبة جديدة تبحث عن موطئ قدم لا تجده فى ظل محاولات أطراف النخبة الحاكمة إعادة إنتاج نفسها وتسليم السلطة والثروة والنفوذ لجيله الذى يمثله ويعتبر امتدادا له ، فإذا كان التحالف برمته قد بنى شرعيته على دوره فى

---

(٢٤) يقول وليم كوانت فى كتابه الشهير Revolution and political leadership, Algeria . 1954 - 1968 :

« إن ٣٪ فقط من الشعب الجزائرى تلقى خبراته الاجتماعية والفكرية فى الإطار الاستعمارى الفرنسى ، أما ٩٧٪ فهم أميون ، وعندما استقلت الجزائر أدارها جزء من الـ٣٪ المتعلمين مدنيا وعسكريا » .

تحقيق الاستقلال (والحرب التحريرية قبله) فتحت أى شرعية يمكن أن يمرر طرف من أطراف التحالف السلطة «لجيله» الذى أنتجه ، ومن هو الجيل الأقوى عدديا واجتماعيا وفكريا وتنظيميًا (٢٥) .

وكانت الشرعية التى يمكن أن تجد قبولا محليا ودوليا هى الشرعية الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمى للسلطة ؛ لذلك كان أهم ما تمخضت عنه أحداث أكتوبر ١٩٨٨م هو إعلان الجيش انسحابه من السياسة وإعلان دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩م الذى قنن التعددية السياسية ، وآذن بإنهاء التحالف وتفكك حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم (ولعل ذلك أقوى الأدلة على أن قسما كبيرا من أحداث أكتوبر ١٩٨٨م مفتعل من قبل جناح فى السلطة / النظام نفسه ، ولما كانت الانتخابات هى مظهر ووسيلة الشرعية الديمقراطية فى تلك الفترة فإن نجاح جبهة الإنقاذ فى انتخابات الدور الأول فى الانتخابات التشريعية ١٩٩١م (جزء كبير من الناجحين من غير خريجى المدارس الفرنسية) جعل طرفًا من أطراف التحالف (المؤسسة العسكرية) يشعر بالخسارة ، فقام ذلك الطرف فى يوم ١١/ ٢/ ١٩٩٢م بالانقضاض على هذه الانتخابات، وكما كانت الديمقراطية

---

(٢٥) شهدت الجزائر فى الفترة محل الدراسة تحولات جيلية داخل بنية النخبة السياسية الحاكمة . يدل على هذا أن معظم قادة الأحزاب والحكومة والمعارضة هم من بين ٣٠ - ٤٠ سنة، ففى انتخابات ١٩٩١م فى ولاية الجزائر مثلا كان هناك حوالى ٥٠٦٣ مرشحا من كل الأحزاب، ١٦٪ منهم فقط فوق ٤٥ سنة ، ٧٠٪ منهم أقل من ٤٠ سنة ، ٥٢ ٪ بين ٣٠ - ٤٠ سنة . لمزيد من التفاصيل حول هذا، انظر :

Bradford Dillman , Transition to democracy in Algerias In : John P. Entils and Phillip c. Naylor, (eds.) state and society in Algeria, Ibid, P.36.

هى الشعار الذى وجد قبولاً محليا ودوليا فى عام ١٩٨٨م ، فإن خطر الأصولية الإسلامية هو الذى وجد قبولاً دوليًا وإقليميا فى عام ١٩٩٢م .

٤ـ الثقافة السياسية الجزائرية : ثقافة العنف والإقصاء :

مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيًا فى علم السياسة؛ إذ أن ظهوره يرجع إلى عام ١٩٥٦م عندما استخدمه جابرييل ألموند كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسى ، فكل نظام سياسى عند ألموند يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التى تضبط حركته .

والثقافة السياسية هى القيم والمعتقدات والاتجاهات ذات العلاقة بالممارسة السياسية فى السيكولوجية المحيطة بالنظام السياسى ، وكل مجتمع له سماته المميزة التى تميزه من قيم ومعايير ومعتقدات ومثل تتعلق بالحياة السياسية وبظاهرة السلطة والنظام السياسى (٢٦) .

وكما يرى علماء السياسة أن التعددية السياسية «الديمقراطية» ليست تعبيرا عن حقيقة بنائية ومؤسسية فحسب ، ولكنها أيضا مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على ممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين ، فالعبرة ليست فى مجرد وجود الإجراءات والمؤسسات السياسية ، وإنما بالاحترام الحقيقى للدستور وقيام المؤسسات بدورها بدرجة يعتد بها من الإيجابية والفعالية .

فما هو نصيب الثقافة السياسية الجزائرية من قيم التعددية ؟

---

(٢٦) حول تعريف الثقافة السياسية انظر :

د. عبد الغفار رشاد : الثقافة السياسية العربية ، دراسة فى التحول الديمقراطى، منبر الحوار ، السنة ٩ ، العدد (٣٤) ، خريف ١٩٩٤م، ص٦٠.

الثقافة السياسية الجزائرية تاريخيا إنما هى تجسيد لكثير من انعكاسات ومؤثرات الحكم الاستعمارى الفرنسى الطويل للبلاد ، وعلى رأسها التدمير المتعمد للثقافة السياسية التقليدية والمحلية ، ثم قيام أجهزة الإدارة الاستعمارية الفرنسية بدور احتكارى فى تشغيل الطاقة الإنتاجية والعاملة بالبلاد ، وفى إقرار المساواة الفعلية بين شرائح المجتمع الجزائرى المختلفة، وذلك بتطبيق سياسات وإجراءات وقوانين واحدة عليها جميعًا بلا استثناء ، وهذا ما يطلق عليه سياسة «الفرنسة الاجتماعية» أو سياسة الدمج الجذرى الاجتماعى .

ذلك الإطار الثقافى قد مثل إحدى تجليات النفوذ الذى مارسه الاحتلال الفرنسى على الجزائر ، حيث ترك بصماته واضحة على البنية الثقافية وحفر أخاديد عميقة فى نسيجها الاجتماعى ، حيث نجح «ذلك الاحتلال الفرنسى» فى فرض اللغة الفرنسية كرمز للمعاصرة ووسيلة للتأهيل المهنى ، والانفتاح على العالم . كما أن هذه الأداة «اللغة» ساهمت فى قولبة جملة السلوكيات وأنتجت نخبا عملت على ترسيخ هيمنة اللغة الفرنسية [٢٧] .

وبعد الاستقلال تميزت الثقافة السياسية الجزائرية بـ : نزعة شعبية عارمة صنعتها المطالب الوطنية بتوقع أن تكون الدولة «بأجهزتها وبرامجها» هى المصدر الرئيسى للخدمات (فالدولة هى الخادم للمجتمع) .

ولقد انعكست تلك الثقافة السياسية على ميكانزميات تشغيل أجهزة

---

(٢٧) بوقنطار الحسان : السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربى منذ ١٩٦٧م ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧م ، ص٩٤.

النظام السياسى فى صورة العداء الجذرى من قبل النظام العام تجاه أى ممارسة للمساومة السياسية تستهدف التعددية السياسية أو التنظمية فى البلاد.

وكانت أهم معالم الثقافة السياسية فى عهد بومدين :

- مفهوم الحزب القائد فى ضبط الدولة لكونه القادر على تكتيل الطبقات الاجتماعية بشكل منسجم .

- الاشتراكية الوطنية ، وذلك عن طريق الاحتكار المتعاظم للاقتصاد بواسطة الدولة .

أما أهم معالم الثقافة السياسية للجزائر منذ الاستقلال (وربما قبله) وحتى الآن فهى العنف والإقصاء ، حتى سمح ذلك لأحد الباحثين الجزائريين أن يطلق ثقافة العنف على معالم تلك الثقافة .

يكتب «أحمد رواجعية» (الباحث الجزائرى) عن العنف وتاريخ الحركة الوطنية فيقول : إن التصفيات الجسدية التى حدثت منذ ١٩٥٤م منذ أيام الثورة التحريرية إلى يومنا هذا هى صفة رسمية لازمة للعمل السياسى ، فمن كان ضد جبهة التحرير يصفى جسديا . كذلك تفعل المؤسسة العسكرية التى تحكم ، تستعمل نفس أسلوب التصفية الجسدية ، فالعنف أحد السمات الأساسية لثقافة النظام السياسى ، بل إن النظام السياسى يحل مشاكله - بشكل أساسى - عن طريق العنف [٢٨] .

---

(28) Ahmed Rouadjia, Le Voilence et L'historic du Mouvement, National Algerien, Ibid, P. 173.

ولعل ذلك ما حدا بباحث آخر أن يقرر أن العنف جزء أساسى من تراكمية النسق السياسى وجزء أيضًا من خصوصيته التاريخية . إن الشرائح السياسية والاجتماعية فى الجزائر كانت متحاربة أكثر مما هى متوحدة ، وذلك لعمق اختلافاتها الأيديولوجية وتباين أصولها الاجتماعية وصراعاتها الدائمة من أجل امتلاك جهاز الدولة وتوظيف الإسلام مصدرا للشرعية والتبرير السياسى . وقد كانت كل قوة سياسية تعبر عن رؤية معينة لجهاز الدولة تختلف عن بقية الفصائل الأخرى ، ولذلك تحول هذا الجهاز إلى حلبة صراع عنيف ومدمر [٢٩].

ومما يساعد على تجذر ثقافة العنف فى الجزائر أمران :

١ـ غلبة عنصر الشباب على المجتمع الجزائرى (تركيب الشرائح العمرية) :

إذ يمثل المجتمع الجزائرى حالة استثنائية بين المجتمعات ؛ إذ هو مجتمع فى حالة شباب دائم ، فقد ظهر خلال العقدين الماضيين جيل جديد قوامه ١١,١٠٣,٠٠٠ وهو عدد يساوى عدد العاملين سنة ١٩٩٦م .

ولعل ما يبين جمود قاعدة هرم السكان أن الجزائريين دون سن ٢٥ يشكلون ٦٥٪ من السكان ، والذين تحت سن العشرين يشكلون ٥٧٪ من السكان ، والذين دون سن ١٨ يشكلون ٥٤٪ من السكان والذين

---

(٢٩) المنصف وناس : الدولة الوطنية والمجتمع المدنى فى الجزائر . محاولة فى قراءة انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨م ، فى : سليمان الرياشى: الأزمة الجزائرية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦م ، ص١٩٦.

دون سن ١٥ يشكلون ٤٧٪ (٣٠) .

٢ـ تفشى البطالة :

خلال السنوات الأخيرة تفشت البطالة بشكل لم يسبق له مثيل، خصوصا بالنسبة للشريحة السنية التى تبحث عن أول وظيفة . هذا بخلاف المطرودين من النظام التعليمى .

ومما زاد من تدهور حالة العمل التباطؤ فى خلق وظائف جديدة ، فطبقا للإحصاءات المنشورة أعلنت الجهات الرسمية عن وجود ١,٢ مليون عاطل عن العمل بما يمثل ٢٠٪ من قوة العمل ، وقدرت أوساط أخرى عدد العاطلين بحوالى ١,٥ إلى ٢ مليون شخص أى حوالى من ٢٥٪ إلى ٣٠٪ ، فيما تزداد قوة العمل بمقدار ٢٠٠ ألف كل عام ولا تستطيع الحكومة استيعاب كل تلك الطاقة ، ولعل أسوأ أنواع البطالة هو بطالة الشباب (٣١) .

لقد وصلت نسبة البطالة من ٢١,٢٪ إلى ٢٥٪ سنة ١٩٩٠م وفى حين كان عدد العاطلين مليونا و١٤٠ ألفا عام ١٩٨٧م أصبح مليونا و٢٦٦ ألفا عام ١٩٩١م .

وبالرغم من نشاط الدولة لصالح تشغيل الشباب سنة ٨٨ / ١٩٨٩م

---

(30) Djilali Sari, L'indispensafle Maitrise de la croissance Demographique in Algerie, Maghreb - Machrek, No. 129, Juillet - Aout - Sep. 1992, P.24.

(٣١) د. عبد الحميد الإبراهيمى : المغرب العربى فى مفترق الطرق فى ظل التحولات العالمية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦م ، ص ٢٣٠.

فإنه لمدة ٥ سنوات ٨٥ ـ ١٩٩١م تضاعف عدد العاطلين تقريبا ٣ مرات (٢,٩) .

أما عدد العاطلين أقل من عمر ٣٠ سنة فكانت نسبتهم ٨٥٪ من مجموع العاطلين (٣٢) .

لذا فإن العنف السياسى فى الجزائر جزء من تراكمية النسق السياسى وجزء أيضًا من خصوصيته التاريخية (٣٣) ، ذلك أن العلاقة التى سادت بين الدولة والمجتمع وبين النخب بعضها ببعض اتسمت بطابع عدائى متبادل امتد مائة واثنين وثلاثين عاما من الاحتلال الفرنسى المباشر، وثلاثين سنة من عمر الدولة الوطنية فى الجزائر .

وقد تحول العنف المتبادل إلى قانون فاعل فى الحياة السياسية وأسلوب عمل الدولة والمجتمع من دون أن يكون فعلا أهوج وعديم المعنى ؛ ولذلك وجب التأكيد على أنه عنف مخطط ومنظم يندرج فى إطار علاقة الفعل والفعل المضاد ، يقول حسين آية أحمد : « إن تاريخ الجزائر يتلخص فى كلمة واحدة هى العنف » .

بل إننا لا نستطيع أن نفهم الكثير من حوادث الاغتيالات بين قادة الجزائر وزعمائها إلا فى إطار ثقافة العنف ، وذلك مثل : اغتيال كريم

---

(32) Abdellatif Benachenhou, In Elation et change en Algeria Monde Arab, Maghreb -Machrek, No. 139, Jan-Mars, 1993, P.33.

(٣٣) عبد الباسط دردور : ظاهرة العنف السياسى وأزمة التحول الديمقراطى فى الجزائر ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤م ، ص٥١.

بلقاسم، وعبان رمضان، ومحمد خيضر، ومحمد بوضياف، وقاصدى مرباح، وعبد الحق بن حمودة وعبد القادر حشانى وغيرهم ، مما تطول به قائمة (الإقصاء الجسدى) فى تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بل وقبل تحقيق الاستقلال نفسه .

ثانيا : عوامل تحول النظام الجزائرى
إلى التعددية السياسية

مع نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات شهد العالم تحول عدد كبير من دوله إلى الأخذ بالديمقراطية والتعددية السياسية ، أو ما يطلق عليه هانتنجتون: الموجة الثالثة .

وهذا التطور يمكن تفسيره على ضوء ثلاث مجموعات من العوامل :

المجموعة الأولى : تتعلق بالتجربة الذاتية لبلدان العالم الثالث وغياب الزعامات الكاريزمية .

المجموعة الثانية : الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية (آثار عمليات التعبئة) .

المجموعة الثالثة : ترتبط بالمؤثرات الخارجية الخاصة بالمحيط الدولى (تناقضات النظام الدولى الجديد) .

المجموعتان الأولى والثانية تعبران عن الأوضاع الداخلية ، أما المجموعة الثالثة فهى انعكاس للأبعاد الدولية وتأثيراتها على مجتمعات العالم الثالث ودوله .

ويمكن تقسيم عوامل الأوضاع الداخلية إلى ثلاثة عوامل رئيسية : العوامل السياسية ثم العوامل الاجتماعية ثم العوامل الاقتصادية ، أما العوامل الخارجية فتنقسم إلى مستويين : المستوى الإقليمى ، ثم المستوى الدولى .

١ـ العوامل الداخلية :

أ ـ العوامل السياسية :

وهى تتعلق بغياب الزعامات الكاريزمية التى قادت حركات التحرر الوطنى فى بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر ، تلك الزعامات التى قامت بدور الموجه داخل المجتمع ، حيث مثلت ـ الكاريزما ـ بديلا لغياب الهياكل الإدارية والمؤسسية التى تنظم سير المجتمعات .

وبغياب تلك الزعامات الكاريزمية حدثت انقسامات شديدة داخل تلك الأنظمة التسلطية؛ لذا طرحت التعددية السياسية كأحد بدائل ثلاثة يمكن اللجوء إليها لمواجهة حالة الفراغ السياسى التى تنشأ بعد اختفاء القيادة الكاريزمية، أما البديلان الآخران ، فهما البحث عن كاريزما جديدة بواسطة النخبة ، أو تنصيب من سبق اختياره بواسطة الكاريزما السابق لخلافته ، أو الاستعانة بالجيش للحيلولة دون انتشار الفوضى كما أكدت دراسة أودنيل وشميتر الموسومة Transition From Authoritarian Rule على أنه لا يمكن أن يكون هناك تحول إلى الديمقراطية لا يكون ناتجًا بشكل مباشر أو غير مباشر عن انقسامات مهمة داخل النظام التسلطى ، وبالتحديد من خلال الانقسام والصراع داخل بنية النظام بين المتشددين والانفتاحيين ، بين صقور النظام المحافظة على الأوضاع كما هى والداعين إلى التغيير والمبشرين بمرحلة جديدة .

ويمكن إرجاع أسباب هذا الانقسام داخل النخبة إلى سببين رئيسيين :

أولهما : تناقص شرعية النظام .

وثانيهما : تقلص الموارد الاقتصادية (٣٤) .

ذلك أن الاستقرار فى أى مجتمع يتحقق نتيجة عدة عوامل ، من بينها وجود توازن بين النظام السياسى وبيئته الاجتماعية ، ويقصد بذلك تحقيق أربعة أبعاد :

الأول : أن يعكس النظام السياسى القيم الثقافية والاجتماعية الرئيسية للمجتمع .

الثانى : أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة فى المجتمع .

الثالث : أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعى ، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر فى عملية صنع القرار .

الرابع : أن تعكس النخبة فى داخلها القوى المجتمعية المختلفة ، بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتدادا لها (٣٥) .

وعندما تعجز مؤسسات النظام «تنظيمات دستورية ـ أحزاب ـ قنوات اتصال» عن هذا يصبح ذلك مبعثًا لوضع الأزمة تعبر عن نفسها فى مختلف أشكال عدم الاستقرار المجتمعى والسياسى ، هذا الوضع هو ما

---

(٣٤) عمرو عبد الكريم سعداوى : التعددية السياسية فى العالم الثالث: الجزائر نموذجا، السياسة الدولية ، العدد (١٣٩) ، أكتوبر ١٩٩٩م، ص٥٨ .

(٣٥) د . علىّ الدين هلال : الأزمة فى النظام السياسى اللبنانى ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨م ، ص ٣٣٠ ـ ٣٤٨.

عاشته الجزائر خاصة فى أبعاده السياسية ، وهو الذى شكل أهم عوامل التحول نحو التعددية السياسية ؛ لذا فإن تفسير عوامل الانتقال والتحول ينبغى أن يتم وفقًا لعملية تاريخية جدلية لها شروطها وسياقها المجتمعى على مختلف الصعد ، حيث تتوافر جملة من الأسباب تدفع النظام دفعًا باتجاه اختيار تاريخى لا يملك كثرة فى البدائل يوازن بينها ؛ إذ ربما يصبح النظام ذاته مهددا بالزاول نتيجة تزايد حدة الصراع بين أجنحة النخبة ومراكز القوى . حيث إن النظام السياسى هو التعبير المؤسسى لحركة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع ، فإن استمرارية أى نظام سياسى تتوقف على قدرة مؤسسات النظام على :

ـ التكيف مع حركة التفاعلات فى المجتمع الذى تعبر عنه ، وتوجيه هذه التفاعلات بما يحول دون تصادم المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية وطغيان إحداها على الأخرى .

ـ مواجهة التحديات الخارجية التى تواجه المجتمع ككل (٣٦) .

وإذا ما عجزت مؤسسات النظام القائم على القيام بهاتين الوظيفتين أو إحداهما على الأقل يبدأ النظام فى التداعى والانهيار .

وفى هذا السياق نجد أن النظام الجزائرى منذ بداية الثمانينيات يعانى من قصور هائل فى القيام بهاتين الوظيفتين ـ خصوصًا الوظيفة الأولى ـ إلى الحد الذى يدفع إلى القول : إن الجزائر بدأت تواجه أزمة شرعية النظام الحاكم ، فلقد فقد النظام مصادر شرعيته ، وبالأخص تراث الماضى

---

(٣٦) د. حسن نافعة : الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب فى مصر، وفى : د. على الدين هلال (تحرير) : دراسات فى السياسة الخارجية المصرية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ص ٧٢ .

وإنجاز الحاضر ، ومع ذلك لم يتمكن من الاستجابة لأزمة الشرعية ، واتجه إلى زيادة جرعات التسلط وتقييد الحريات وتعميق الأساليب الشمولية والسلطوية، وحظر السماح بأى نوع من التعددية بكافة أشكالها، وهو ما عمل على تفاعل أزمة الشرعية مع أزمة المشاركة السياسية ، حيث دعم نظام الحكم السلطوى فى الجزائر وجهته نحو تأميم الصراع السياسى لحساب الزعامة الفردية والحزب الوحيد الحاكم ، إلا أن التمادى فى تلك الأساليب مع الضغط المستمر على الشعب الثائر بطبيعته أدى إلى تحول النظام السياسى فى الجزائر عبر سلسلة من الضغط والضغط المضاد ، عندها خرج الشعب فى أكتوبر ١٩٨٨م - بالإضافة إلى جانب المبالغة فى إشعال الانفجار أيا كان الفاعل الرئيسى - فى مظاهرات عارمة يعبر عن سخطه وغضبه ، معلنًا فى الوقت نفسه شعارات التغيير .

ب - العوامل الاجتماعية :

وهى خاصة بالتغيرات الاجتماعية التى حدثت بعد الاستقلال فى دول العالم الثالث ومنها الجزائر ، حيث لم تستطع تلك القوى الاجتماعية الجديدة أن تقاوم سيطرة النخبة العسكرية وتغلغلها . فسلمت مقاليد أمورها للجيش ، ونشأت على أثر ذلك أنظمة الحزب الواحد ، إلا أنه بمرور الوقت حدثت عدة تغييرات داخل المجتمعات تمثلت فى :

أولا : تغيير القيم السائدة مما يؤدى إلى عدم احتمال ممارسات النظام القمعية «التسلطية» أو تركز السلطة فى نخبة حاكمة تضيق قاعدتها لتتأثر بكل موارد النظام .

ثانيا : تغيير مطالب ومصالح المجتمع أو فئات مؤثرة فيه .

ثالثًا : نمو المنظمات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع ، وهذا النمو يشمل ازدياد مصادر تلك المنظمات مما يتيح لها استقلالا أكبر عن الدولة .

وتركزت العوامل الاجتماعية التى ساهمت فى دفع عملية التحول السياسى فى الجزائر فى : اختلال التركيب الأساسى لهيكل السكان حيث ارتفاع نسبة الشباب وغلبة البطالة وزيادة نسبة من هم فى سن التعليم ، مع الزيادة الكبيرة فى نمو السكان ، ومع أزمة الدولة الاقتصادية تم رفع الدعم الذى كانت تقدمه الدولة للشعب فى صورة سلع مدعومة ، صاحب ذلك كله كثير من مظاهر الفساد الاجتماعى والثراء بطرق غير مشروعة عن طريق استغلال المواقع الوظيفية عبر تقديم الرشاوى والعمولات، ومع تخلى الدولة عن الموارد المؤممة وفتح المجال للخصخصة توقعت الفئات المحرومة «من العاطلين» الضياع الكامل وما عادت هناك أية بوادر لانفراج الموقف ، فتم الانفجار فى أكتوبر ١٩٨٨م عقب إعلان الدولة رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية بالإضافة إلى ما ساهمت به بعض الأطراف المستفيدة من تغيير مجمل الأوضاع فى إشعال الموقف .

ويمكن أن نبرز أربعة تحولات أساسية فى المجتمع الجزائرى ساهمت فى إنضاج عملية التحول نحو التعددية السياسية :

الأول : يتمثل فى التوسع الهائل فى استخدام اليد العاملة التى تشكل حاليا ٧٦٪ من مجموع القوة الفاعلة المستخدمة .

الثانى : التوسع الهائل الذى شهدته الطبقة الوسطى والذى اقترن بتوسع آخر فى مرافق الإدارة والموظفين .

الثالث : تحسن وضع رأس المال الخاص بشكل ملموس ، فازداد

حجمه وشكل بنية بحد ذاته .

الرابع : ظهور فئة اجتماعية تتكون من مديرى المنشآت العامة ومن كبار مسؤولى الإدارة الاقتصادية الذين تولوا مهام إنشاء وتطوير آلة الإنتاج العام ، ولقد ساهم كل من اتساع القطاع العام وسياسة الدولة فى التدخل الاقتصادى فى النمو الكمى لهذه المجموعة المنحدرة عامة من الطبقات الوسطى ، ونعت بعض أفرادها بالتكنوقراطية ، والبعض الآخر بالبيروقراطية الاقتصادية [٣٧] .

وتنطوى هذه التغيرات التى شهدتها الجزائر على نتيجة منطقية هى اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة ، وخصوصا إذا كان هذا التفاوت يفتقد أسسا مشروعة تبرره فى ظل غياب نسق قيمى يحظى باتفاق نسبى بين القوى الاجتماعية ، بل إن ذلك التفاوت تعارضه الغالبية من القوى الفاعلة فى المجتمع ، أولاً : لما يرتبط به من شعور بالظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص . وثانيًا : لقيام ذلك التفاوت على أسس غير مقبولة ثقافيًا وغير مشروعة قانونيا . الأمر الذى يعنى عدم إخضاعه لضوابط مهما كان مصدرها أو طبيعتها [٣٨] .

ومن أهم مؤشرات مشكلة التفاوت الاجتماعى فى الجزائر :

- التفاوت فى توزيع الدخل القومى على الفئات الاجتماعية .

---

(٣٧) د. عبد اللطيف بن اشنهو: تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطورات الاجتماعية ، المستقبل العربى ، السنة ٩ ، العدد (٩٢) ، أكتوبر ١٩٨٦م ، ص ٨١ .

(٣٨) العياشى عنصر : سوسيولوجيا الأزمة الراهنة فى الجزائر . فى سليمان الرياشى : مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

ـ الاختلاف الحاد فى توزيع الدخل والإنفاق النقدى فى القطاع العائلى.

ـ التفاوت فى الملكية الزراعية .

ـ التباين الشديد فى الأوضاع المعيشية للفئات الاجتماعية ، والقصور البالغ فى مستوى إشباع الحاجات الأساسية للغالبية السكانية «الفئات الصغيرة» .

وهكذا أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعى التى كانت خلال مراحل سابقة من تطور المجتمع مرفوضة حتى على مستوى الخطاب السياسى المتميز بنزعة شعبية قوية ، أصبحت حقيقة ماثلة فى النظام السياسى والواقع الاجتماعى .

جـ ـ العوامل الاقتصادية :

ليس ثمة مبالغة إذا ما قرر الباحث أن العامل الاقتصادى مثل البيئة الأساسية لنمو الأزمة ـ ومجمل علاقاتها ـ فالجزائر التى عاشت حتى عام ١٩٨٨م فى إطار نظام الحزب الواحد وما ارتبط به من استراتيجيات وإجراءات سياسية حالت دون نشوء أية قوة سياسية جديدة طالما بقى الريع النفطى قادرا على تسيير العملية الاقتصادية ، حيث يكاد كل شىء فى تاريخ الجزائر ـ وفى بنيته الاجتماعية ـ يساهم فى جعل الدولة هى المحرك المركزى فى عملية الإنتاج والتنمية . وغداة انهيار أسعار النفط فى الأسواق الدولية دخلت الدولة الجزائرية فى أزمة اقتصادية حادة فتقلصت الموارد الاقتصادية بصورة محسوسة فى مقابل تزايد مستوى الإنفاق العام، نظرًا إلى نمط الحياة الاستهلاكى الذى برز مع بداية الثمانينيات ، وكان النظام أحد المشجعين عليه .

وإن كانت أزمة النظام الاقتصادى الجزائرى هى أزمة داخلية بالأساس، ومرتبطة بظهور النظام الاحتكارى غداة الاستقلال ، وتطورت هذه الأزمة نتيجة ثلاثة عوامل متشابكه ومتداخلة هى :

ـ التركيز على الهيدروكربونات «البترول والغاز» كأساس للصناعة ومصدر الدخل .

ـ العملة الخارجية كثمن لتصدير البترول والغاز .

ـ السياسات التى اتبعها النظام بعد الاستقلال (٣٩) .

وهذه العوامل الثلاثة هى التى يمكن أن تشرح تدهور الحالة الاقتصادية وتوقيف المسار الانتخابى عام ١٩٩٢م وظهور العنف السياسى «بعد ذلك» .

فمع بداية الثمانينيات شهدت الجزائر عملية تغيير اقتصادى واجتماعى سريع ، أدت إلى بروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة لها مطالب جديدة ومتزايدة ، كما وكيفًا ، لم تكن تطرح من قبل . مثلت هذه المطالب ضغوطًا على النظام السياسى القائم بمؤسساته ، ولما لم تكن لدى النظام ومؤسساته حلولا جاهزة لهذه المشكلات ولم يستطع كذلك أن يطور تلك المؤسسات أو ينشئ أخرى جديدة لمواجهة هذه المطالب المتجددة ، أدى ذلك إلى تلاشى فعالية النظام والبحث عن حلول أخرى .

ولم تعد رأسمالية الدولة الجزائرية قادرة على الحفاظ على مهامها التنموية والرفاهية فى ظل تزايد المدفوعات على ديونها الخارجية والعجز

---

(39) Smail Goumziane , une crise peutem cacher un Autre, peoples Mediterraneens, No. 70 - 71 , Ibid , P.115.

فى ميزان تجارتها الدولية كما صاحب تدهور البنية التحتية الاجتماعية تدهور فى شرعية النظام ، مما أدى إلى انعدام كفاءته . وربما تكون لغة الأرقام ـ فى هذا المقام ـ أكثر دلالة وقدرة على التعبير ، بينما حقق ميزان المدفوعات الجزائرى فائضا سنويا تراوح بين ثلاثة إلى أربعة ملايين دولار خلال النصف الأول من الثمانينيات ، أظهر هذا الميزان عجزا بلغ ثلاثة ملايين دولار عام ١٩٨٦م ،ومن الطبيعى أن يترتب على مثل هذه التغيرات الاقتصادية نتائج سياسية .

ويمكن القول : إن الأوضاع الاقتصادية فى الجزائر واجهت عدة تحديات هى التى قادت إلى استفحال الأزمة واستحكامها ، وهى :

التحدى الأول : وهو التحدى الخاص بتثبيت الأسعار ، ويكاد يجزم الباحث أن الاقتصاد الجزائرى فشل فشلاً ذريعًا فى مواجهة هذا التحدى، فقد تزايدت نسبة التضخم بشكل كبير ؛ إذ وصل إلى ١٠٪ عام ١٩٨٨م وارتفع إلى١٧٪ فى العام الثانى ، وفقد الدينار ثلث قيمته ، وتناقص احتياطى العملات الأجنبية فى البنك المركزى الجزائرى إلى أدنى مستوى عرفه منذ الاستقلال ، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار حوالى ١٦,٧٪ .

التحدي الثاني : مشكلة الديون الخارجية ،حيث تعد الجزائر من أكثر دول إفريقيا استدانة من الخارج . ولقد ارتقعت الديون الخارجية من ٤,٩ مليار دولار عام ١٩٧٣م إلى أن وصلت فى عام ١٩٨٠م إلى ١٦ مليار دولار ، وبذلت محاولات لتخفيضها حتى وصلت إلى ١٣,٦ مليار دولار عام ١٩٨٦م ، إلا أنها قفزت مرة أخرى إلى ١٩ مليار دولار عام ١٩٨٨م وهو الرقم الذى أعلنه ابن جديد فى نوفمبر ١٩٨٨م ، وإن كان البنك الدولى يقدرها بحوالى ٢٤ مليار دولار ، ويلاحظ أن تسديد الديون

الخارجية يستهلك ٧٥٪ من مجموع إيرادات المصادر الجزائرية .

التحدى الثالث : أزمة البطالة ، حيث انتشرت البطالة بمؤشرات كبيرة فى الجزائر ، وإن ظل العدد محل خلاف فبينما أعلنت الجهات الرسمية عن وجود ١,٢مليون شخص عاطل عن العمل بما يمثل ٢٠٪ من قوة العمل ، قدرت أوساط أخرى عدد العاطلين بحوالى ١,٥ إلى ٢ مليون شخص ، أى حوالى ٢٥٪ إلى ٣٠٪ ، بينما تزداد قوة العمل بمقدار ٢٠٠ ألف كل عام ، ولا تستطيع الحكومة استيعاب كل تلك الطاقة. ولعل أسوأ أنواع البطالة هى بطالة الشباب ، ففى عام ١٩٨٩م مثلت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ ـ ٢٩ سنة ٨٢,٦٪ من العاطلين عن العمل .

وهناك عدة عوامل قادت إلى استفحال الأزمة الاقتصادية فى الجزائر منها :

١ـ عدم قدرة نمط التنمية على التخلص النسبى من التبعية ، حيث دخلت الجزائر فى مجالين رئيسيين للتبعية :

أ‌ـ التبعية التكنولوجية نتيجة دخولها قطاعات الصناعات الثقيلة .

ب ـ التبعية المالية نتيجة اللجوء إلى الاقتراض .

٢ـ العجز عن تطوير الإنتاج الزراعى مما يقود إلى النزوح من الريف إلى المدن ، وعدم التوازن بين النمو السكانى غير الخاضع للسيطرة وبين إنتاج الغذاء الضرورى .

٣ـ النمو المتزايد للقطاع الخاص الذى يتيح له أن يلحق به ـ عبر ممارسات غير مشروعة فى الغالب ـ جزءاً مهمًا من جهاز الدولة ، بل

وينجح فى جعل أعضاء مرموقين فى الحزب الحاكم والدولة شركاء لرجال الأعمال.

ولقد حاول الرئيس الشاذلى القيام ببعض الإصلاحات ، فقام بإعادة هيكلة النظام الاقتصادى وتقسيم المؤسسات الكبيرة إلى عدة مؤسسات صغيرة . وعبر إعادة هيكلة الثروة الزراعية أعاد الأراضى المؤممة إلى أصحابها ثم ألغى قوانين احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، إلا أن المديونية الخارجية (وخدمة أقساط الدين) مثلت أداة الامتصاص الأساسية لكل تحسن على المستوى الاقتصادى .

وجاءت زيارة رئيس البنك الدولى للعاصمة الجزائرية فى يوليو ١٩٨٩م بمثابة خاتمة لتطورات شديدة الأهمية ، فمنذ الخطة الخمسية التى بدأ تنفيذها عام ١٩٨٥م كانت الدولة معبأة للانسحاب من الأجهزة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص ، وأصبح على الجزائر قبول توصيات مؤسسة دولية كانت حتى وقت قريب تتهمها بأنها ذات طبيعة استعمارية ، وأصبح عليها تغيير صورتها الاقتصادية العامة ، والتقيد بالنموذج الغربى فى التنمية والتخلى عن مجموعة الرموز الاشتراكية التى كانت الطابع العقائدى المؤسس لهوية الدولة ولجبهة التحرير .

فكان لابد من إصلاح سياسى يواكب الإصلاح الاقتصادى ، فكانت التعددية السياسية بهدف إشراك الشعب فى تحمل تبعات الأزمة الاقتصادية، مقابل تمتعه بالحريات السياسية وتأسيس الأحزاب والتجمعات ذات النشاط السياسى (٤٠) .

٢ـ العوامل الخارجية :

المؤثرات الخارجية الخاصة بالمحيط الدولى «تناقضات النظام الدولى

(٤٠) تقرير الأمة فى عام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢م ، القاهرة ، مركز الدراسات الحضارية ، ص١٧.

الجديد» ، وترتبط هذه المجموعة بالمؤثرات الخارجية وانعكاساتها على الأوضاع السياسية الداخلية لبلدان العالم الثالث لاسيما مع التقدم الهائل فى وسائل الاتصال ، وفى هذا السياق يشير بعض المحللين إلى أن الفترة من ١٩٧٥م حتى اليوم شهدت تحول ٣٠ دولة من دول العالم الثالث إلى الديمقراطية فى إطار ما عرف باسم «الموجة الثالثة» .

ويمكن إجمال العناصر الخاصة بالمؤثرات الخارجية المرتبطة بالمحيط الدولى فى عدة أمور :

أولها : المساعدات الخارجية ، والتى تشكل بها الدول الدائنة ضغطًا على دول العالم الثالث ، بحيث تدفعها دفعًا نحو التحول إلى التعددية السياسية .

ثانيها : وهى مسألة حقوق الإنسان ، حيث أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان تجابهه بردود فعل أعنف من خارج الدول التسلطية فى العالم الثالث.

ثالثها : ما يسميه هانتنجتون بتأثير النموذج وكرة الثلج التى تتضخم كلما اندفعت إلى الأمام .

وأخيرا : غياب البديل السياسى والأيديولوجى المطروح على دول العالم الثالث، خاصة بعد انهيار النموذج السوفيتى «نموذج الحزب الواحد».

لقد ساهمت عوامل خارجية عديدة فى دفع عملية التحول نحو التعددية السياسية فى الجزائر ، لعل أهمها ما شهدته البيئة الدولية من تغيرات جذرية فى أنظمة الحكم الشمولية فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق ، وتحول أغلب تلك النظم إلى تبنى الديمقراطية الليبرالية

على النمط الغربى ، وهذه الثورة الديمقراطية ـ كما وصفها البعض ـ أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظم الشمولية فى مختلف بلدان العالم الثالث ـ بما فيها العالم العربى مع اختلاف فى الدرجة ـ وتدعم هذا الاتجاه أيضًا لدى القوى والاتجاهات ، المعارضة التى تطالب بالحرية وبحقها فى التنظيم والتعبير والمشاركة السياسية ، وكانت المساعدات الاقتصادية الخارجية من أهم العوامل التى شكلت ضغطًا على دول العالم الثالث ودفعتها دفعًا للتحول ، حيث اشترطت كثير من الدول الدائنة على الدول المتلقية لتلك المساعدات أن تتبنى النظم الديمقراطية ، وترك الاعتماد السياسى والاقتصادى للدول النامية على ما تقدمه الدول المانحة جعل تلك الدول النامية فى وضع أكثر عرضة للضغوط من الخارج، كما أثرت ظاهرة «عدوى التحول الديمقراطى» فى أوربا الشرقية فى كثير من الدول على تبنى ذلك الخيار ، فقد تردد على سبيل المثال فى عام ١٩٩٠م أن «اضطرابات أوربا الشرقية قد أشعلت المطالبة بالتغيير فى العالم، وشجعت زعماء الأردن وتونس والجزائر على إتاحة المزيد من الحرية السياسية للمعارضة ، وإن كان التأثير بعدوى التحول وحده لن يحقق التحول الديمقراطى ، إذا كان البلد تنقصه الظروف الداخلية المواتية، فالتحول إلى الديمقراطية فى البلد «أ» و «ب» ليس سببًا للتحول الديمقراطى فى البلد «ج» ما لم تكن الظروف التى ساعدت عليه فى «أ» و«ب» موجودة بدورها فى البلد «ج» ، ورغم أن شرعية الحكومة الديمقراطية صارت مقبولة فى جميع أنحاء العالم فى عقد الثمانينيات ، إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المهيئة للديمقراطية لم تكن موجودة فى كل مكان ، وقد تخلق الثورة الديمقراطية العالمية بيئة خارجية تفضى إلى التحول الديمقراطى ، إلا أنها لا تستطيع أن توفر الظروف والشروط

الضرورية لعملية التحول الديمقراطى داخل بلاد معينة [٤١] .

لقد لعبت العوامل الخارجية دورا فعالا بل مؤثرا فى صياغة قضية التحول الجزائرى نحو التعددية السياسية ، حيث تزامنت الأحداث المتتالية لعملية التحول مع ما شهده النظام السياسى المعاصر من تطورات سريعة لاحت بفعاليتها فى جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى ترك آثارا عميقة فى مجال التفاعلات السياسية الدولية المعاصرة والتى شكلت بدورها ضغوطا كبيرة على صناع القرار فى دول العالم الثالث ، ولاسيما الراديكالية منها، وكان من الطبيعى أن تتأثر الجزائر تبعا لعوامل عديدة بالظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها. وبتتبع بسيط لتوالى الأحداث التى شهدتها منذ أكتوبر ١٩٨٨م تبين مدى تأثرها الواضح برياح التغيير الدولية والتى جاءت بنسقين متناقضين ؛ الهوية الأصلية والتعبير عنها سياسيا ، والانجذاب نحو القيم المنفعية والاقتصادية الغربية .

وهكذا ، وبناء على ما يتميز به العالم المعاصر من تداخل متشابك وسريع لم تعد الجزائر بمنأى عن المتغيرات الخارجية كنتيجة حتمية لتأثرها بالمعطيات التى ستأتى بها الحركة الدولية الدائمة. ومن هنا لا يخطئ من يقول: إن النموذج الجزائرى فى التحول نحو التعددية يعكس بوضوح جدلية العالمية والخصوصية التى يثيرها مفهوم الديمقراطية ، حيث ترتبط عالمية هذا المفهوم [٤٢] كما هو معروف بممارسات الديمقراطية الليبرالية وما

---

(٤١) صامويل هانتنجتون : الموجة الثالثة للديمقراطية ، الديمقراطية ، الكتاب الثانى ، فبراير ، ١٩٩٠م، ص٣٥.

(٤٢) د. هدى حافظ ميتكيس ، توازنات القوى فى الجزائر، الصراع على السلطة فى إطار تعددى ، المستقبل العربى ، السنة ١٦ ،العدد (١٧٢)، ١٩٨٩م ، ص١٢.

تعرفه من تعددية حزبية كأحد أبعادها .

وفى هذا السياق يمكننا الإشارة إلى نوعين من المتغيرات:

أ ـ المتغيرات الإقليمية :

وهى تلك المتغيرات التى جاء بها النظام الإقليمى العربى والنظام الفرعى للمغرب العربى وربما بعض الدول الإسلامية ، وقد كان لهذين النظامين تأثيرهما الخاص فى الجزائر بحكم دورها وارتباطاتها المتعددة والمتميزة . فقد شهد النظام العربى ومنذ فترة ليست بالقصيرة تقلص دور الدول الراديكالية فيه لصالح الدول المحافظة التى بدأ نفوذها يتصاعد ويؤثر فى مجمل تفاعلات النظام ، كما كان الموقع الذى تحتله الجزائر فى منطقة المغرب العربى سببا فى زيادة تأثرها بالتطورات التى شهدتها تلك المنطقة والتى جاءت ضخامتها بحاجة ملحة لتوفير وفاق جزائرى مغاربى فى جميع المجالات ، وذلك لا يتم دون إصلاحات داخلية تتماثل لدى الجميع .

ب ـ المتغيرات الدولية :

ولا غرابة فى أن تفرض المتغيرات الدولية تأثيراتها فى الجزائر ، حيث الرغبة فى التحول إلى التعددية الحزبية والتى أثرت بدورها فى موقف الدول الفاعلة فى النظام الدولى من الجزائر ونتائج عملية تحولها إلى التعددية، بما جاءت بها من حقائق اعتبرتها تلك الدول عناصر خطرة يتوجب تقويضها .

وبقدر ما كانت الأزمة الجزائرية بأحداثها المتواترة قد فرضت على الجزائر استثمار المساعدات الاقتصادية لحاجتها إلى الإصلاح الاقتصادى،

فإنها أذعنت للشروط التى وضعها الصندوق سواء بعد تقديمه المساعدات الجديدة أو مساعدتها فى تخفيض أعباء ديونها ، الأمر الذى جعلها وعبر ما قدمته من إصلاحات تتنكر للإنجازات التى حققتها فى تنشيط القطاع العام.

وبشكل عام ، فإن الغرب يعتمد فى إسناد التوجيهات الاقتصادية الانفتاحية لدى أقطار العالم الثالث وهو يعتبر دعمه المالى والسياسى ثمنا لإقدام الحكومة المعنية على تبنى مثل هذه الإصلاحات ، فأية توجيهات يتم تبنيها لفتح الأسواق الداخلية أمام الاستيرادات والاستثمارات تعنى مزيدًا من الحرية والفرص للمؤسسات الغربية لترويج سلعها وتوسيع النطاق العالمى لعملياتها الصناعية والتجارية .

ثالثا : عوامل إخفاق التحول نحو التعددية السياسية فــى الجـزائـر

يمكن تقسيم العوامل التى ساهمت فى إفشال التحول الديمقراطى فى الجزائر إلى مجموعتين من العوامل :

العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ، مع إعطاء الأولوية الكبرى إلى الأولى .

١ ـ العوامل الداخلية :

ـ ربما كان أهم عامل فى منظومة العوامل الداخلية التى أدت إلى فشل التحول فى الجزائر هو : أن التعددية السياسية لم تأت نتيجة تطور طبيعى داخلى فى بنية المجتمع أو تعبيرا عن نضج اجتماعى يسمح بتبنى الأفراد لمجموعة من القواعد والقيم الحاكمة، بناء على مقولات فكرية متماسكة تؤدى إلى قبول حقيقى لمبدأ التداول السلمى للسلطة ، والاعتراف بحق الآخر فى الوجود، وشرعية الحق فى الاختلاف.

لقد فشلت تجربة التحول نحو التعددية السياسية فى الجزائر لعدم توافر العديد من الشروط الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية (٤٣).

ـ العامل الثانى : هو فجائية التحول السياسى وعدم تهيئة المجتمع له

---

(٤٣) عمرو عبد الكريم سعداوى : التعددية السياسية فى الجزائر ، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢م ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٩٨م ، ص٢٩١.

بشكل كاف، وعدم إعداد مؤسسات تستقبل هذا التحول، كما أن مختلف الأطراف السياسية تعاملت مع التعددية بمفهوم «التوظيف» لتحقيق أهداف خاصة وليس إيمانا بها كحق وعملية ربما تكون لها بعض الخسائر على مستوى كل طرف .

ـ فالسلطة فى عهد الشاذلى حاولت استخدام التعددية لصالحها بهدف إعادة تأسيس شرعية جديدة لنظام تهاوت أسس شرعيته تحت مطارق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخانقة .

ـ كذلك أغلب الإسلاميين الذين استفادوا من تجربة التحول والذين فازوا فى الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٩٠م والدور الأول من الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٩١م لم تكن التعددية عندهم إلا وسيلة للوصول إلى السلطة، ولم يكن الهدف إنجاح تجربة الجزائر فى التحول نحو التعددية السياسية وإعادة بناء مجتمع ونظام دولة على أسس غير تلك التى حكمت الجزائر طيلة عقود ثلاثة .

ولعل ذلك مرده إلى الثقافة السياسية التى حكمت العقل السياسى عند مختلف الفرقاء فى الساحة الجزائرية ، كانت هناك ثقافة سياسية واحدة تحمل نفس السمات ونفس الخصائص ، فهى ثقافة أحادية منغلقة على نفسها مكتفية بذاتها ، نافية للآخر ، بل إن عقلية الاستئصال هى العقلية الغالبة عند معظم الفاعلين السياسيين.

ـ العامل الداخلى الثالث : هو عدم فهم مختلف الأطراف الفاعلين السياسيين لجوهر عملية التعددية السياسية ؛ إذ أن كل طرف كان نصيرا متحمسًا للتعددية السياسية بشرط أن تأتى به هو للحكم أو تسمح له

بالاستمرار فيه ، أما إذا أتت بطرف آخر فهو أول من يدعو الجيش / المؤسسة العسكرية للتدخل وإلغاء العملية الانتخابية ونتيجتها .

فعدم فهم النظام السياسى (السلطة والمعارضة) لحقيقة التداول السلمى للسلطة وإمكانية تبادل الأدوار والمواقع ، هو الذى عمل على إفشال تلك التجربة من تجارب التحول السياسى ، ذلك أن النظام السياسى إنما يتماسك بجهود الذين فى الحكم من أجل البقاء فيه والذين خارج الحكم من أجل الدخول فيه ، وكلا الطرفين يتبع القواعد السائدة ؛ لأن كلا منهما له مصلحة فى أن تضمن له فرصة العودة إلى الحكم من خارجه.

إلا أن ذلك التناوب / التداول السياسى السلمى للسلطة ليس من صفات أو سمات السياسة الجزائرية ، فالسمة السائدة للنظام هى وجود نخبة حاكمة (جماعة سياسية واجتماعية واحدة) ، وأن المعارضة لا تشارك فى الحكم وإنما تستخدم (لإضفاء الشرعية وخلق الشعور بجدية اللعبة) . والمعارضة تقبل ذلك الاستخدام ليس بسبب توقعها أن تجد نفسها فى السلطة فى المرة القادمة عن طريق الانتخاب ، وإنما لأسباب يمكن إرجاعها إلى سياسة تقسيم الغنائم وتوزيع عوائد الريع النفطى على المشاركين فى العملية السياسية وعلى الذين يضفون عليها نوعًا من الشرعية .

ولعل هذا ضد أحد أهم القيم السياسية الحاكمة فى فهم النظم التعددية السياسية ، وهو الخاص بمفهوم التكميلية فى الأدوار بين النظام السياسى والمعارضة (٤٤) .

---

(٤٤) وليم زارتمان : المعارضة كدعامة للدولة ، المستقبل العربى ، السنة ١٠، العدد (١٠٨) ، فبراير ١٩٨٨م، ص٤٨.

ـ العامل الداخلى الرابع الذى ساهم فى إفشال تجربة التحول الديمقراطى هو غياب مجتمع أهلى / مدنى مستقل عن المجتمع السياسى (الدولة) ، ولعل ذلك يعود إلى بداية تكوين الدولة الجزائرية عقب الاستقلال ، حيث لم تكن تسمح ببروز استقلالية خارج هياكل المؤسسات الرسمية ، حيث افترست دولة النخبة العسكرية فى الجزائر المجتمع الأهلى بحظر قيام مؤسسات خارجه مستقلة عن الدولة ، وكان هذا النوع من الدول أشد أثرا أو ضررا من استيراد النموذج السوفيتى السابق ؛ لأن الاتحاد السوفيتى كان يستند إلى حزب أفرز دولة وجيشا ، فى حين أن النموذج الجزائرى استند إلى جيش أنشأ دولته وحزبه وحكمهما ولا زال يحكمهما .

وبعد عام ١٩٨٩م وفى دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩م نص على حرية تأسيس الجمعيات والتكوينات الأهلية فقامت مختلف أطراف العملية السياسية بمحاولات تسييس تلك التكوينات وجعلها أحد الأدوات التى تمتلكها فى نصرة خطها السياسى ، وعندما انقلب الجيش على التجربة التعددية لم يكن المجتمع الأهلى قد أفرز بعد من الآليات الذاتية ما يكفى من البنى والمؤسسات ما يجعل التعددية السياسية اختيارا يفرض نفسه على البنية الذهنية لمختلف التكوينات الاجتماعية .

ـ العامل الخامس : هو طبيعة النظام الاقتصادى الجزائرى الذى قام منذ الاستقلال على توزيع عوائد الريع النفطى ، ذلك أن :

ـ الجزائر دولة ريعية يشكل عوائد البترول والغاز من ٩٧٪ إلى ٩٨٪ من دخلها من العملة الصعبة . ولعل من أخطر النتائج المترتبة على قيام تلك الدولة الريعية هى أن الدولة أصبحت وظيفتها السياسية توزيع المزايا

والمنافع ، وقد انعكس ذلك بدوره على تشكيل مجمل علاقات المجتمع .

ـ قيام البنية السياسية للجزائر على التضحية بالحرية السياسية كثمن للرفاه الاقتصادى ، إلا أنه مع انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦م انهار كذلك ذلك «العقد الاجتماعى» الذى حكم العلاقة بين السلطة الجزائرية وجماهيرها ، فكانت أحداث أكتوبر ١٩٨٨م التى خرجت فيها الجماهير تدمر كل شيء (بالإضافة إلى ذلك القدر من إشعال الموقف الذى قامت به بعض الأطراف المستفيدة من تغيير وجهة الدولة السياسية وطبيعة نظامها الاقتصادى) .

فالبعد الاقتصادى ـ إذا ـ أحد أهم مكونات الأزمة الحادة التى تعانيها الجزائر كدولة ومجتمع ، فالتضخم والبطالة والديون الخارجية (٤٥) وضعف الإنتاج هى مظاهر وسمات الأزمة الاقتصادية الخانقة التى أخذت بتلابيب المجتمع وعملت على تفجير الأزمات السياسية الخاصة بالشرعية والهوية والمشاركة ، والتى أدت إلى تشظى البنية السياسية وتناثرها ، ومن ثم فشل تجربة التحول إلى التعددية السياسية فى الجزائر ، فلابد لعملية التحول من أسس اقتصادية تدعمها وتعمل على إنجاحها .

٢ـ العوامل الخارجية :

شكلت العوامل الخارجية دورا فعالاً فى صياغة عملية التحول

(٤٥) ترى الدكتورة نيفين مسعد : أن أسباب الضائقة الاقتصادية الحادة فى الجزائر تكمن في اختلال أصيل فى هيكل التنمية ووظائفها. د. نيفين عبد المنعم مسعد : جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية فى الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين فى الأردن)، فى : د. نيفين عبد المنعم مسعد (تحرير) : التحولات الديمقراطية فى الوطن العربى أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة ٢٩ سبتمبر ـ ١ أكتوبر ١٩٩٠م ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٣م ، ص ٤٦٩ .

الديمقراطى فى الجزائر ، بداية من التشجيع عليها بفعل الموجة الدولية من تحول النظم السلطوية نحو الأخذ ببعض معالم النظام الديمقراطى ، أو لاحقا بالتأثير عليها عندما كان البديل الإسلامى قاب قوسين أو أدنى من تسلم السلطة ، وربما أمكن تقسيم تلك العوامل إلى عاملين : العوامل الإقليمية الخاصة بإقليم المغرب العربى ، والعوامل الدولية الخاصة بمتغيرات النظام الدولى الجديد ، مع إعطاء الأولوية الكبرى للعامل الثانى.

أ ـ العوامل الإقليمية :

وهى تلك العوامل التى جاءت بتأثير النظام الإقليمى العربى والنظام الفرعى للمغرب العربى ، فقد شهد النظام العربى بمجمله تقلص دور الدول الراديكالية لصالح الدول المحافظة التى بدأ نفوذها يتصاعد ويؤثر فى مجمل تفاعلات النظام العربى ، حيث كان اعتراف النظام الجزائرى بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ حدثًا مفارقًا للمنطق العام الذى يحكم المنطقة العربية بمستوياتها المختلفة بما فيها الإقليم المغاربى ، حيث مثلت الأزمة الجزائرية عاملا مركزيا من عوامل تحريك عدم الاستقرار الهيكلى وآلياته فى منطقة المغرب العربى بحكم موقع الجزائر الجيوبولتيكى منها ، فضلا عن وزنها السياسى كمحور للاستقرار فى المنطقة .

ولعل تونس تأثرت وأثرت بما جرى فى الجزائر ، فما كادت تعلن نتائج انتخابات الدورة الأولى فى الجزائر فى ديسمبر ١٩٩١م حتى توتر الوضع فى تونس وأعلنت حالة التأهب العسكرى فى الداخل وعلى الحدود بين البلدين تحسبا لاحتمالات المستقبل ودرءاً لخطر المد الإسلامى

المنتظر ، وفى محاولة تطويق خبر انتصار الجبهة الإسلامية قطعت النشرات الإخبارية التى تبثها القناة الثانية الفرنسية نظرا لاحتوائها على ملفات إعلامية حول تلك الانتخابات .

ولعل ذلك هو ما خلق توترا شديدا حول الوضع فى الجزائر ، وما إن قام الانقلاب العسكرى فى الجزائر حتى كانت تونس أول بلد يبادر بتهنئة المجلس الأعلى للدولة .

أما المغرب ، فلم تكن أقل حذرا من تداعيات الموقف الجزائرى ، فنجاح الجبهة الإسلامية فى الجزائر وقيام نظام إسلامى فى الجزائر سينافس النظام المغربى ذات الشرعية ويعيد للإسلام بعده السياسى ، وهذا من شأنه أن يفسد على المغرب سياسته المعروفة بـ «نعم ولكن» أو سياسة الترغيب والترهيب ، فى محاولة لاستدراج الإسلاميين إلى القصر وترويضهم على العمل فيه .

وإزاء هذا الوضع فإن نظم المغرب العربى توصلت إلى رؤية مشتركة بينها قائمة على أساس :

- ضروره تجريد الحركات الدينية من النفوذ السياسى ، حتى لو استدعى ذلك استعمال القوة الفكرية والسياسية وربما المادية التى تتمثل فى جعل الإسلام فى خدمة السياسة .

- التوصل إلى اتفاق جماعى يبيح للجميع التصدى لخطر «الأصولية»، ويحيد بصورة ملموسة فرص بروزها جديا على المسرح السياسى .

فكما يرى بعض المراقبين : أن اجتماع وزراء الداخلية العرب هو آخر

مظاهر التنسيق والوحدة بين البلدان العربية ، حيث تحرص معظم الدول العربية على حضوره مهما كان بينها من خلافات ، ولعل القضية الوحيدة التى تشهد مستوى تنسيقيا عاليا هى محاربة الحركات الإسلامية .

ب ـ العوامل الدولية :

كانت العوامل الدولية أشد العوامل تأثيرا على مجريات الوضع فى الجزائر ، ويمكن فهم دور العوامل الدولية من خلال ثلاث دوائر أثرت سلبا على مجمل علاقات الأزمة السياسية فى الجزائر .

* **تحديات العلاقة بين الإسلام والغرب** : فالغرب اعتبر تطورات الأحداث فى الجزائر وما رافقها من بوادر تقرير صعود الإسلام «الراديكالى» العدو المحتمل استراتيجيا وثقافيا ، العدو الأكبر المنافس للديمقراطية الغربية ، وتم إشاعة الرؤية القائلة بأن :

«الإسلام الأصولى حتى الآن يعد أكبر منافس للديمقراطية أو هو البديل الأكثر حيوية لها فى أى مكان من العالم » .

كما اعتبر أرنست جيلز الصراع الحالى بين العالم الإسلامى والغرب بأنه صراع ضد العصرية والتحديث بكل ما تعنيه كلمة الصراع من معان .

كما طلب ريتشارد نيكسون من صناع القرار فى أمريكا أن يأخذوا حذرهم من خطر الإسلام وأن تتفرغ أمريكا له بعد أن فرغت من العدو الشيوعى (٤٦) .

ويمكن القول : إن المصالح المشتركة بين الحكومات الغربية والدول

---

(٤٦) ريتشارد نيكسون : الفرصة السانحة ، ترجمة : أحمد صدقى مراد، القاهرة ، دار الهلال ١٩٩٢م.

التسلطية العربية تمثلت فى إجهاض تجربة التحول نحو التعددية السياسية الوليدة فى الجزائر كى لا تكون جسر العبور للجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة .

فالخطاب الغربى يطالب بالتعددية والديمقراطية وصندوق الاقتراع كآلية لتداول السلطة السياسية ، ولكن وصول الإنقاذ إلى مشارف الأغلبية البرلمانية الساحقة أثار على الفور مسألة مدى مصداقية خطاب التعددية السياسية الذى يطرحه الغرب الأوربى والأمريكى.

* **تزايد بوادر الفعل التدخلى الأوربى :** واكبت الأزمة الجزائرية بداية تزايد الاهتمام الأوربى بمنطقة المغرب العربى تبعًا لمقتضيات النظرة الجيوبولتيكية بالاستقرار السياسى فى جنوب المتوسط، وعلى أساس أن هذه المنطقة ما زالت تمثل هامشا حيويا لسياسات الدول الأوربية ومصالحها ونفوذها . ومع تطور الأحداث العنيفة فى منطقة ثقافية فرانكفونية بدأت فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا تنظر إلى تلك التحولات ـ ولاسيما بعد تصاعد تأثير التيار الإسلامى ووصوله إلى السلطة حسبما قررته نتائج الانتخابات ، ونتيجة لإدراكها لما يحمله التيار الإسلامى من نظرة معادية لها ولتطلعاتها ومصالحها ـ نظرة اهتمام وريبة ، وحسبته أمرا من صميم أمنها القومى الذى ينبغى أن يصان ، ولم يقتصر فعلها على الانتباه والحذر والدعوة إلى التحسب ، بل سعت وبتتبع وشغف إلى التدخل لضبط الأحداث ولتحييد أية مضاعفات من الممكن أن يجرفها صعود ذلك التيار حيث يكون أثره :

ـ المباشر فى وضع الجاليات الجزائرية ـ المغاربية عموما فى فرنسا.

ـ السيئ فى مستقبل المصالح الاقتصادية المالية الغربية فى الجزائر ، وانعكاس ذلك على أوضاعها وعلى استقرار المنطقة ككل.

وفى سبيل تحييد الخطر المتوقع سعت الدول الأوربية إلى :

ـ التنسيق فيما بينها إزاء الأحداث التى تمر بها الجزائر ، ولاسيما فى مجال تداول المعلومات ، واعتبار ذلك من المهام الأمنية البالغة الأهمية والتى تحمل ضرورة منع وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم.

ـ التشاور مع بعض أصدقائهم فى المنطقة العربية وإسرائيل حول السبل الكفيلة لكبح جماح التيار الإسلامى وتعزيز الأنظمة العلمانية ، وعدم السماح للاتجاهات الدينية للمشاركة فى المسار الديمقراطى.

ـ دعم الجزائر سياسيا واقتصاديا ، فقد عملت فرنسا على دفع المزيد من المساعدات الاقتصادية إلى الجزائر على شكل هبات وقروض، كذلك قدمت إيطاليا العديد من التسهيلات الائتمانية القصيرة أو متوسطة الأجل بالطريقة نفسها التى قدمت بها أمريكا قروضها طويلة الأجل، كما دفعت صندوق النقد الدولى إلى تقديم المساعدات والمنح إلى الجزائر.

ـ التأكيد الأوربى على مساندة الحكومة وقراراتها ، ولاسيما بعد تزايد عمليات العنف ضد الرعايا الأجانب فى الجزائر .

* **تزايد الدور المؤثر الذى يؤديه صندوق النقد الدولى:** وبقدر ما كانت الأزمة بأحداثها المتواترة قد فرضت على الجزائر استثمار المساعدات الاقتصادية لحاجتها إلى الإصلاح الاقتصادى ، فإنها أذعنت للشروط التى وضعها الصندوق ، سواء بعد تقديمه للمساعدات الجديدة أو مساعدتها فى تخفيض أعباء ديونها، الأمر الذى جعلها وعبر ما قدمته من إصلاحات

تتنكر للإنجازات التى حققتها فى تنشيط القطاع العام أو بناء الاشتراكية(٤٧).

وبشكل عام فإن ما أقلق الغرب من الأزمة الجزائرية وجعله يشكل حجر عثرة فى سبيل إنجاح التحول الديمقراطى عدة أمور:

- الخوف مما يسمى نظرية الدومينو حتى لا تسقط بلدان مجاورة.

- التصدير المحتمل للأزمة الجزائرية لأوربا وخاصة فرنسا.

- الهجرة المتزايدة للجزائريين إلى جنوب أوربا فى وقت تواجه فيه أوربا ركوداً اقتصاديا وأزمة اجتماعية قائمة من جراء وجود ١٠ ملايين مسلم بالفعل.

- شبح طول مدة إجلاء الرعايا الأوربيين فى الجزائر، حيث أجرت فرنسا وإسبانيا وإيطاليا مناوراتها العسكرية والتى شملت التخطيط لانسحاب عاجل لعدد كبير من السكان خلال الفترة من ٤٨ إلى ٧٢ ساعة(٤٨).

وإذا كان لنا أن نركز فى دراسة موقف الغرب من الوضع الجزائرى، فيمكن حصر مراكز الاهتمام فى دولتين هما: فرنسا وأمريكا، حيث كان الصراع بين أجنحة النخبة السياسية - العسكرية الجزائرية هو انعكاس وتجل

---

(٤٧) عمرو عبد الكريم سعداوى: التعددية السياسية فى الجزائر ١٩٨٩ - ١٩٩٢م، مرجع سابق ص٢٧٧.

(48) William H. lewis, Algeria at 35 : The Politics of volince. The Washington Quartarly, Vol.19, No.3, summer 1996, pp.3 - 18.

للصراع الفرنسى الأمريكى حول مواقع النفوذ ،ومحاولة الولايات المتحدة خلع فرنسا من آخر موضع قدم لها فى إفريقيا ، بل من بلد تعد منطقة نفوذ تاريخى لفرنسا حتى سلم لها العالم بذلك وتعامل فى كثير من الأحيان مع الشأن الجزائرى باعتباره شأنًا فرنسيًا محضا.

ويقر برنارافوتيل ـ خبير العلاقات الدولية الفرنسية ـ بالتناقض القائم فى هذا المجال بين باريس وواشنطن ، كما تبدو شراسة المواجهة السلمية مع حيوية المصالح الفرنسية فى الجزائر ، سواء كانت اقتصادية أو أمنية بفعل عوامل جيوسياسية وتاريخية ، حيث اغتنمت واشنطن الفرصة فى إطار صراعها مع باريس لترفع فرنسا يدها عن الجزائر .

أ ـ الدور الفرنسى :

ينظر المراقبون إلى العلاقات الفرنسية مع الجزائر بأنها محاولة مستمرة للحفاظ على مصالح تقليدية ، وأنها تستند إلى عوامل تاريخية تتمثل خصوصا فى الهيمنة المباشرة التى مارستها فرنسا على الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية ، وأيضا إلى عوامل جغرافية قربت المسافة بين الطرفين، حيث تمثل الجزائر أهم بلدان المغرب العربى فى الخريطة السياسية الفرنسية، وتنعكس أحداث الجزائر على الداخل الفرنسى كما لا يحدث بالنسبة لأى دولة أخرى بما فى ذلك الدول الأوربية المجاورة لفرنسا، ويشير الواقع الاقتصادى والسياسى إلى صعوبة تفكيك العلاقات الثنائية بين البلدين، فالجزائر تمثل مجالا استراتيجيا حيويا لفرنسا ، سواء على الصعيد الاقتصادى أو الدفاعى الأمنى بطابعه الجغرافى والسكانى ، كذلك يمثل النفط والغاز الجزائريان مصدرا أساسيا للطاقة الفرنسية (٤٩) .

(٤٩) لمزيد من التفاصيل حول الموقف الفرنسى من الأزمة الجزائرية، انظر: ناظم عبد الواحد =

ب ـ الموقف الأمريكى :

أخذ الموقف الأمريكى استراتيجيات مختلفة منذ تفجر الأوضاع فى الجزائر سنة ١٩٩٠م إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بانتخابات المجالس البلدية ، ثم فوزها فى المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ١٩٩١م وقد ارتبط اختلاف المواقف الأمريكية باختلاف الإدارات التى تعاقبت على السلطة منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم ، إلا أن أحد الثوابت الخاصة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الوضع فى الجزائر هو تزايد الاهتمام بمجمل تفاعلات الأزمة وذلك لاعتبارين:

ـ هناك اتجاه قوى بين مسؤولى الإدارة الأمريكية يؤكد حتمية سقوط النظام العسكرى فى الجزائر إن آجلاً أو عاجلاً ، ويرى هذا الفريق أنه بدون التعامل مع الإسلاميين فإن انتشار العدوى سيكون سريعا إلى البلدان المجاورة .

ـ تحسين صورة الولايات المتحدة مع إسلاميى الجزائر ، وإقامة علاقات تكون جسرًا ينعكس إيجابيا على صورة الولايات المتحدة أمام إسلاميى العالم.

إلا أن التيار الذى ساد وحكم توجيه دفة الأمور فى السياسة الأمريكية مع النظام الجزائرى وجعل الدور الأمريكى حجر عثرة ، وكذلك أهم عامل فى إخفاق التحول الديمقراطى فى الجزائر هو التيار الذى ساند العسكر، وفضل التعامل مع حكومة بوليسية فى الجزائر على

= الجاسور : الموقف الفرنسى من الإسلام السياسى فى الجزائر : أبعاده الإقليمية والدولية ، المستقبل العربى، السنة ١٨، العدد (٢٠٢) ، ديسمبر ١٩٩٥م، ص ٤٣ ـ ٥٩.

ديمقراطية إسلامية ، رغم ما تروجه واشنطن من دعمها للتحول الديمقراطى فى العالم.

يقول روبرت بلليترو - مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط : إن أولئك الذين يقولون : إن الولايات المتحدة ستسلم بانتصار المتشددين فى الجزائر أو مستعدة للتفاوض معهم مخطئون وإن كانوا لا يصغون بوضوح إلى ما نقوله ، فعدا النتائج التى ستترتب على ذلك فى الجزائر نفسها فإن أية مكاسب أخرى يحققها المتشددون هناك ستشجع المتشددين فى مصر وتونس والمغرب الحلفاء الأساسيين للولايات المتحدة فى المنطقة .

ويمكن القول : إن هناك ثلاثة عوامل حكمت السلوك البرجماتى الأمريكى هى:

- تجنب خسارة الجزائر بعد خسارة إيران ، مما يقلل من دائرة النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط .

- الاهتمام بالغاز والنفط الجزائريين وما يشكلانه من أهمية اقتصادية وسوق واعدة فى المستقبل، حيث تملك الجزائر خامس أكبر احتياطى للغاز الطبيعى فى العالم ، وتمثل المرتبة الرابعة عشرة فى النفط ، وهى ثالث أكبر مصدر لواردات الغاز الطبيعى للجماعة الأوربية .

- حماية الدول الحليفة لأمريكا فى الشرق الأوسط من الوقوع تحت تأثير أى تغير وذلك طبقا لنظرية الدومينو (٥٠) .

---

(٥٠) تقوم نظرية الدومينو على أن سقوط نظام سياسى أو حلف ضمن مجموعة نظم مترابطة يؤدى إلى سقوط هذه الأنظمة المتساندة . انظر: الأصولية الإسلامية ، نظرية الدومينو قراءة فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسى ، السياسة الدولية ، العدد (١٢٥)، يونيو ١٩٩٦م، ص٨ - ٢٥.

رابعًا : الرئيس زروال
من تأسيس شرعية جديدة إلى الإقالة عن الرئاسة

تولى الرئيس زروال الحكم فى الجزائر فى يناير ١٩٩٤م ، وأراد أن يلعب دورًا متميزًا كثيرا عن الرئيس « على كافى» الذى شغل منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة عقب مقتل بوضياف فى يونيو ١٩٩٢م .

وكان على الرئيس زروال أن يواجه خمسة تحديات رئيسية ، تفرض عليه التعامل معها ، وهى :

١ ـ تغيير المجلس الأعلى للدولة الذى أثبت بتشكيلته المكونة من خمسة أعضاء عدم قدرته على العمل بكفاءة فى ظل الظروف التى تعصف بالمجتمع والدولة فى الجزائر ، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود هذا المجلس يزيد من ضعف شرعية الدولة الجزائرية نفسها .

٢ ـ الحفاظ على وحدة الجيش وولائه فى ضوء تناقص التأييد الشعبى للسلطة السياسية .

٣ ـ إعادة الاعتبار للسياسة الخارجية الجزائرية بعد أن وصلت إلى أحط درجاتها بسبب الوضع الداخلى المتفجر (٥١) .

٤ ـ بناء حكومة انتقالية مسؤولة أمام المجلس الشعبى الوطنى بدلا

---

(٥١) انظر في هذا : عمرو عبد الكريم سعداوى، السياسة الخارجية للجزائر : عقد التسعينات نموذجا، بحث مقدم إلى: المؤتمر السنوى الثامن للباحثين الشباب ، السياسات الخارجية للدول العربية فى التسعينات، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ١٠ـ١١مايو ٢٠٠٠م.

من المجلس الأعلى للدولة والذى لم يحظ بثقة الشعب الجزائرى.

٥ ـ الوصول إلى وحدة وطنية قائمة على الحوار مع قوى المعارضة(٥٢) .

وفى ظل هذه التحديات التى تلقى بظلالها على الوضع فى الجزائر كان هدف الرئيس زروال (ومعه مؤسسة الرئاسة وقسم كبير من المؤسسة العسكرية) هو محاولة إعادة تأسيس شرعية جديدة للنظام عبر مسارين :

الأول : ترسيخ الشرعية الدستورية للنظام عبر عدة حلقات يرتبط بعضها ببعضها بل وتسلم كل منها للأخرى.

أ ـ الانتخابات الرئاسية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥م وهى أول انتخابات رئاسية تعددية فى تاريخ الجزائر المستقلة ، وهى محاولة لتحقيق الشرعية الوطنية والدولية ، بالإضافة إلى سحب الشرعية من الأحزاب التى اعتبرت أنها تمثل الشعب حسب نتائج الانتخابات البرلمانية (انتخابات الدور الأول) فى ١٩٩١م . (أى شرعية جديدة غير الشرعية التى أفرزتها انتخابات ١٩٩١م وفازت فيها جبهة الإنقاذ) .

ب ـ تعديل الدستور فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦م ، والذى تمخض عنه إنشاء مجلس استشارى يعين رئيس الدولة ثلث أعضائه (وبذلك يتحكم فى مجمل العملية السياسية) .

---

(٥٢) سامح راشد : الأحزاب السياسية فى الجزائر ، بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس للباحثين الشباب ١٠ ـ ١١ مايو ١٩٩٧م ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٧م.

جـ ـ إصدار قانون الأحزاب السياسية الجديد فى فبراير ١٩٩٧م.

د ـ الانتخابات التشريعية للمجلس النيابى فى يونيو ١٩٩٧م ، والتى فاز فيها حزب الرئيس زروال (التجمع الوطنى الديمقراطى) .

هـ ـ الانتخابات البلدية فى١٩٩٧م والتى كرست فوز حزب الرئيس.

المسار الثانى : إعادة تشكيل الخريطة السياسية فى الجزائر ، وذلك عبر عدة حلقات ، هى :

أ ـ النص فى دستور ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦م على تعديلات تتضمن تحديد شروط وتأسيس وعمل الأحزاب السياسية (أى أنه يحدد الفاعلين المرغوبين ويستبعد غيرهم) .

ب ـ تفتيت تحالف العقد الوطنى رغم فشله فى تعبئة الشعب الجزائرى ضد السلطة لكنه ظل يمثل مركز استقطاب كبير .

جـ ـ إغلاق ملف جبهة الإنقاذ والتصريح دائما بأنها أضحت من مخلفات الماضى .

د ـ انقلاب داخل جبهة التحرير (تعيين بوعلام بن حمودة بدلا من عبد الحميد مهرى) .

وربما كانت هذه أهم عناصر استراتيجية الرئيس زروال / النظام فى محاولة إعادة تأسيس شرعية جديدة للعملية السياسية فى الجزائر ، ساعده على ذلك تغير وجه مجمل عناصر التيار الإسلامى الذى كف عن سعيه أن يكون بديلا للدولة الوطنية من حيث المنطلق والوسيلة ، لكنه فى ظل موازين القوى الجديدة أصبح يعمل على إعادة صياغة توجهه السياسى

والأيديولوجى فى نطاق الدولة الوطنية (أى تغيير سياسة الإحلال محل سياسة الاشتراك مع) .

ولم يعد يصر على المناداة بالنظام الإسلامى كبديل أوحد ، بل أصبح يرتكز على مبادئ وأسس عامة مثل: نبذ العنف بجميع أشكاله ، واحترام مكونات الهوية الوطنية وإبعادها عن الاحتكار والصراع والاستغلال (٥٣). وربما تكون هذه السياسة الجديدة أجدى على الجزائر وتيارها الإسلامى بشرط ألا يتحول ذلك التيار إلى عامل من عوامل إضفاء الشرعية على نظام سلبته تداعيات الأحداث كل أثر للشرعية . وهو ما حاول النظام اتباعه (أى سياسة الاستخدام إلى أجل) ، ففى الانتخابات الرئاسية فى عهد زروال (٢٩ نوفمبر ١٩٩٥م) كان هدف النظام إضفاء الجدية على لعبة حددت / حسمت نتيجتها سلفا ، فكان لابد من لاعب فى وزن الشيخ محفوظ نحناح وفى عهد بوتفليقة غلبت الخشية من أن تتحول نتائج الانتخابات الرئاسية (١٥ أبريل ١٩٩٩م) إلى إعادة لمشاهد ١٩٩١م تم استبعاد الشيخ محفوظ نحناح (٥٤) ، وهكذا يصر أركان النظام (ومؤسسته العسكرية) على سياسة (التلاعب بـ وليس اللعب مع).

الرئيس زروال : شاذلى بن جديد ١٩٩٩م :

كان من المفترض أن تستمر مدة رئاسة الرئيس زروال خمس سنوات،

---

(٥٣) أحمد مهابة : الانتخابات الجزائرية ـ من الذى كسب الرهان ؟ السياسة الدولية ،العدد (١٢٩) ، يوليو ١٩٩٧م، ص١٤٢.

(٥٤) رفض المجلس الدستورى ترشيح الشيخ محفوظ نحناح بحجة قانونية: هى عدم استيفائه للمادة ٥٧ من الدستور التى تنص على ضرورة حيازة كل مرشح لمنصب رئيس الجمهورية إذا كان من مواليد قبل يونيو ١٩٤٢م على وثيقة تثبت مدى مشاركته فى ثورة التحرير.

أى تنتهى فى نوفمبر ٢٠٠٠ ، فما هى العوامل التى دفعت الرئيس زروال إلى أن يعلن تنحيه عن الرئاسة لمدة سنتين قبل الموعد المحدد لها ؟

ربما كان السبب الأول (بالإضافة إلى التردى الشديد للأوضاع فى الجزائر مع تفشى الفساد داخل أجهزة الحكم) هو احتدام الصراع بين الرئيس زروال ومستشاره محمد بتشين من جهة وقيادات الجيش الموالية لرئيس الأركان الجنرال محمد العمارى من جهة أخرى ، حيث تركزت الخلافات حول عدد من القضايا ، أهمها :

١ـ قيام الرئيس زروال بتعيينات جديدة فى القوات المسلحة ، شملت تلك التعيينات والتغييرات ٢٠ شخصا فى موقع رأس الحربة للمؤسسة العسكرية وهو قيادة أركان الجيش ، حيث ثم الاستغناء عن كل من : الجنرال فضيل باى والجنرال كمال عبد الرحمن القائد العسكرى لمنطقة وهران ، وكلاهما سبق تنصيبه من قبل الجنرال العمارى (٥٥) ، الذى رأى أنصاره أن تلك التغييرات قد تؤثر على توازن القوى داخل المؤسسة العسكرية ، فطلب من زروال التخلى عن الجنرال بتشين .

وبذلك يكون السبب الرئيسى فى تأجج الصراع هو تجاوز الرئيس زروال للخطوط الحمراء التى ترسمها نخبة المؤسسة العسكرية .

٢ـ تفاقم العلاقات بين الجبهتين حول التعامل مع جماعات العنف المسلح ، حيث تُصِر القيادة العسكرية (الترويكا) على حصر الاتصالات مع الإنقاذ عليها فقط وقطع اتصالات الجنرال بتشين مع على بلحاج ،

---

(٥٥) أحمد مهابة : الجزائر والانتخابات الرئاسية ، السياسة الدولية ، العدد (١٣٦) ، أبريل ١٩٩٩م ، ص١٧٨ .

فسارع الجيش بالتفاوض مع جيش الإنقاذ الإسلامى (مدنى مزراق) وهو ما أثمر وقف إطلاق النار (الهدنة) فى أكتوبر ١٩٩٧م ؛ وذلك لقطع الطريق على مفاوضات الطرف الآخر (٥٦) .

٣ـ الخلاف حول ميليشيات الدفاع الذاتى التى يقوم الجيش والأجهزة الأمنية التابعة له بتسليحها ، حيث يرى بتشين أنها تتحرك بفوضوية ضد الجماعات المسلحة ومؤيديها بما يهدد بحرب أهلية .

كانت تلك أبرز معالم الخلاف بين التيارين المتصارعين داخل النخبة السياسية العسكرية فى الجزائر ، مما فرض أن تفسح إحداهما الطريق للأخرى ، فكان لابد لتلك الضغوط أن تفرز إعلان الرئيس زروال تنحيه عن الحكم قبل نهاية مدته بسنتين ، وبذلك يعلن زروال عن فشله فى مقاومة التيار الأقوى داخل المؤسسة العسكرية الذى رفض أن تتخلى تلك المؤسسة عن ثقافتها وتراثها الخاص بالتدخل فى رسم حدود العمل السياسى فى الجزائر حاضرا ومستقبلاً .

وقد أكد الجنرال محمد العمارى فى مقالة له بمجلة (الجيش) ترحيبه باستقالة الرئيس زروال ، واعترف ضمنا بأن قرار الاستقالة لم يكن قرار زروال منفردا ، وأن الرئيس القادم ـ لن يكون عسكريا ـ صرفا ـ ولكنه لن يأتى إلا برضاء الجيش (٥٧) .

---

(56) Lahouari Addi, Algeria's Army, Algeria's Agony. : انظر
Foreign Affairs, Juli - Ugost. 1998, PP. u u - 53.

(٥٧) رجب الباسل : أبعاد استقالة الرئيس الجزائرى الأمين زروال ، السياسة الدولية ،العدد (١٣٥) ، يناير ١٩٩٩م ، ص٢٠٢.

خامسًا : الرئيس بوتفليقة : قانون الوئام الوطنى

أحدث ترشيح عبد العزيز بوتفليقة نفسه لانتخابات الرئاسة فى الجزائر ضجة لم يحدثها أى مرشح آخر حتى من الوزن الثقيل كما أحدثت محاولات المؤسسة العسكرية جعله مرشح الإجماع الوطنى التصدعات داخل مختلف الأحزاب السياسية الرئيسية فى الجزائر (حزب جبهة التحرير ـ حزب التجمع الوطنى ـ حزب النهضة) .

وفى ١٥ أبريل ١٩٩٩م أسفرت الانتخابات عن فوز بوتفليقة بمنصب رئيس الجمهورية ليخلف بذلك الرئيس زروال ، ولقد نتج عن فوز بوتفليقة بمنصب الرئاسة عدة أمور :

١ـ زيادة تعقد الأزمة السياسية في الجزائر ؛ إذ جاء بوتفليقة إلى حكم الجزائر وهو منزوع الشرعية سلفا بعد انسحاب منافسيه الستة من الانتخابات ؛ لتأكدهم من أن النتيجة قد حسمت قبل بدء المعركة واحتجاجا على تجاهل الإدارة لشكواهم وانحيازها لصالح بوتفليقة . زاد الأمور سوءا رفض الرئيس زروال مقابلتهم ربما خوفا من الالتزام بقرارات يعرف يقينا أنه لن يستطيع تنفيذها .

وزاد من أزمة شرعية بوتفليقة عدم اعتراف المرشحين الستة بنتيجة تلك الانتخابات.

٢ ـ تشطير الحياة الحزبية بشكل ملحوظ حيث لم يكن هذا التشطير معطى إيجابيا بمعنى قيامه على أسس تنافسية ، وإنما على أبعاد تفكيكية قام بها النظام لتفتيت خصومه ، وستكون لهذا التشظى آثاره السلبية على عملية التوازن السياسى .

وربما تكون عمليات التشطير هذه تمت قبل فوز بوتفليقة ، أى من

ساعة ترشيحه ومحاولة خلقه كمرشح للإجماع الوطنى ، حيث دبت الخلافات داخل الأحزاب الرئيسية .

فعبرت أبرز قيادات حزب جبهة التحرير عن غضبها من قرار اللجنة المركزية بقبول ترشيح بوتفليقة كمرشح للإجماع الوطنى ؛ إذ كان يجب أن يكون القرار صادرا عن المؤتمر العام بجبهة التحرير ، فعارض ترشيح بوتفليقة كل من د . أحمد طالب الإبراهيمى (الذى رشح نفسه للرئاسة) ومولود حمروش ومحمد الصالح يحياوى ، وبلعيد عبد السلام والشريف بلقاسم ويوسف الخطيب .

كذلك حدثت انشقاقات داخل حزب الرئيس زروال (التجمع الوطنى الديمقراطى) ؛ إذ تم عزل أمينه العام الطاهر بن يعيش وتعيين أحمد أويحى، كما حدث أخطر انشقاق داخل حزب النهضة ؛ إذ استقال مؤسسه وزعيمه عبد الله جاب الله (الذى أسس حزب حركة الإصلاح الوطنى) (٥٨).

٣ـ زيادة عزلة الجزائر على المستوى الدولى ، حيث أعربت الدوائر الغربية عن رفضها الطريقة التى أجريت بها العملية الانتخابية ، وكان أقوى تصريح فى هذا الصدد هو التصريح الفرنسى الذى اعتبر تلك الانتخابات تطوراً سلبيا .

غير أن بوتفليقة الذى لم يستطع أن يؤسس شرعية له من خلال الانتخابات الرئاسية يستطيع من جهة أخرى أن يؤسس شرعية بديلة من خلال عدة أمور ، بعضها داخل المجتمع ، وبعضها على صعيد علاقته بالمؤسسة العسكرية ، وبعضها مرتبط بالاقتصاد والتحول نحو السوق الحر

---

(٥٨) أحمد مهابة : الجزائر والانتخابات الرئاسية ، مرجع سابق ، ص١٧٩ .

وعلاقات أكثر ارتباطا بالدول الغربية .

* فعلى صعيد المجتمع كان قانون الوئام الوطنى ، وهو قانون أعد فى أواخر مرحلة الرئيس زروال لكن الخلاف بينه وبين المؤسسة العسكرية على طريقة إخراجه والتعامل بشأنه مع جماعات العنف المسلح دفع الرئيس زروال إلى تقديم موعد تركه للسلطة .

ربما يكون الرئيس بوتفليقة ـ وهو الشخص العليم بخبايا العمل السياسى فى الجزائر ومدى سيطرة أركان المؤسسة العسكرية على مقاليد الأمور ـ قادرا على أن يفعل شيئا وسط بين ما كان يريده زروال وما تريده المؤسسة العسكرية . ذلك أن قانون الوئام الوطنى الذى أصدره الرئيس بوتفليقة يجسد أبرز بنود الاتفاق الذى تم فى صيف ١٩٩٧م بين مسئولى الجيش الإسلامى للإنقاذ (مدنى مزراق) والمؤسسة العسكرية ، حيث تضمن القانون إجراءات قانونية أمنية عدة تستهدف ضمان وضع السلاح وعدم حدوث صراعات أو نزاعات بين «التائبين» عن العنف وحمل السلاح وعائلات الضحايا بالنسبة لهؤلاء «التائبين» ، ويتضمن القانون نوعين من الإجراءات :

الأول : يتعلق برفع العقوبات عن بعض الفئات من الذين حملوا السلاح، الذين تسببوا فى إتلاف أملاك الدولة دون أن يلحقوا أذى بالأشخاص (المادة ٤ من قانون الوئام) (٥٩) .

---

(٥٩) عامر حمدى : قانون الوئام المدنى يضع البلاد على بداية مرحلة جديدة من الاستقرار، المجتمع (الكويت) ، العدد ١٣٦٦ ـ ٢٧ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩/٩/٧م ، ص ٢٤ .

وحول البنود الرئيسية فى قانون الوئام المدنى انظر :

الحياة (لندن) ، ١٥ سبتمبر ١٩٩٩م .

الثانى : يشير إلى التائبين الذين تسببوا فى جرائم قتل ، سواء فردية أو جماعية ، ويقترح القانون طريقتين لمتابعتهم :

أ ـ متابعة مؤجلة إلى حين ، وتسمى الإرجاء أو تأجيل المتابعة بين ٣ إلى ١٠ سنوات (أى يوضع الفرد تحت المراقبة) .

ب ـ أما العناصر التى تورطت فى أعمال قتل فإن قانون الوئام وضع عقوبات تخفيفية عدة تستهدف أساسا تشجيع الفئات المتورطة فى جرائم الدولة على تسليم نفسها بما أن الأحكام لا ترقى فى كل الحالات إلى أحكام الإعدام أو المؤبد .

ولتفادى حدوث انتقام من عائلات الضحايا ضد التائبين ستتكفل الدولة بالتعويض المادى لهذه العائلات .

إلا أن قانون الوئام الذى استهدف به بوتفليقة أمرين :

١ـ خلق شرعية للنظام عن طريق إحلال السلم .

٢ـ محاولة بلورة حل للأزمة السياسية فى الجزائر .

لن يساعد فى خروج الجزائر من النفق المظلم لعدة أمور :

ـ غلبة العنصر الأمنى على العنصر السياسى فى صياغة قانون الوئام الوطنى .

ـ إذا كانت كل الدعوات المستقلة للحوار الوطنى فى الجزائر تستهدف إعادة جبهة الإنقاذ كطرف أساسى فى الحياة السياسية ، فإن هذا القانون

يكرس استبعادها بتعامله مع الشق العسكرى فيها (مدنى مزراق / الجيش الإسلامى للإنقاذ) ويتجاهل الشق السياسى (عباس مدنى وعلى بلحاج) .

ولن يذهب بوتفليقة بعيدا فى حواره مع شيوخ الإنقاذ لقناعته بأن الجيش لن يقبل بحوار جدى يعيد الجبهة إلى موقعها الطبيعى (ولو باسم جديد) ،كما أن بوتفليقة يدرك تماما أن السبب الرئيسى فى خلاف زروال مع الضباط الفاعلين فى المؤسسة العسكرية هو محاولة الأول تغيير معادلة الحوار وتوسيع قاعدة التفاوض ، ولكن الغرض من الهدنة الموقعة فى أكتوبر ١٩٩٧م بين المؤسسة العسكرية والجيش الإسلامى للإنقاذ / مدنى مزراق كان منع نجاح المفاوضات الجارية بين رئاسة الجمهورية والقيادة السياسية للإنقاذ والتى كانت ستجعل من زروال بطلا للسلام ، وتعزز موقعه فى مواجهة قيادات الجيش العليا التى فضلت الالتفاف على مؤسسة الرئاسة وتوقيع الهدنة .

* أما على صعيد العلاقة بين بوتفليقة والمؤسسة العسكرية : فإن رموزها تدرك تماما أن بوتفليقة لن يحاول اتخاذ إجراءات جذرية كتلك التى كان ينوى بوضياف اتخاذها ، كما أنه غير راغب فى تغليب طرف / تيار على حساب آخر كما تراءى لها من الإجراءات التى اتخذها زروال وأدت إلى موجة من الانتقادات العنيفة ضد أنصاره ، مما حمله على مغادرة السلطة قبل انتهاء ولايته بعامين .

كما أن بوتفليقة أشاع جوا من الاطمئنان عندما طرح شعاره (عفى

عما مضى) وإغلاق ملفات الماضى ، بل إنه بحديثه عن العفو عن التجاوزات الاقتصادية السابقة أراد إقفال الباب أمام أية محاولة لنبش تفاصيل علاقة بعض الضباط المتقاعدين بكثير من العمليات الاقتصادية التى فاحت منها رائحة الفساد واستغلال النفوذ .

* أما على الصعيد الخارجى : فيبدو أن الرئيس بوتفليقة نجح خلال وقت قصير فى بث الحيوية فى علاقات بلاده العربية والدولية ، فقد ظهر خلال مراسم جنازة العاهل المغربى الملك الحسن وكأنه الزعيم الأقوى فى المغرب، وفتحت مصافحته لإيهود باراك ـ واستعداده للعب دور فى عملية السلام ـ الباب أمام تعاطف أمريكى وإعلامى غربى مع حكمه (٦٠) ، وإن كان سبب التعاطف الرئيسى هو تكريسه لنظام اقتصاد السوق والانفتاح .

كما تميزت لهجته الانفتاحية فى الحديث عن فرنسا بفتح الباب من جديد أمام استئناف العلاقات بين البلدين وعودتها إلى الحال التى كانت قائمة قبل الحرب، ولم يعترض بوتفليقة على عودة شركة «ألف اكيتان» النفطية الفرنسية إلى بلاده بعدما طردت منها فى عهد بومدين قبل ٢٨ عاما وبجهود حثيثة من بوتفليقة نفسه ، كما أن استضافة بلاده القمة الإفريقية وترأسها بعث الحنين إلى الأمجاد البومدينية فى إفريقيا .

وهكذا يبدو أن عملية تأسيس بوتفليقة لشرعية نظامه مرتبطة داخليًا وخارجيا على مصالحة الجزائر لكل الجبهات التى كانت تناهضها باستثناء

---

(٦٠) فيصل جلول : الجزائر : بوتفليقة ينقل الشعارات إلى أرض الواقع، الوسط العدد (٤٠١) ، ٤/ ١٠/ ١٩٩٩م.

الشق السياسى فى جبهة الإنقاذ ، وهو ما يجعل سياسة بوتفليقة ـ إذا توافرت عناصر أخرى ـ تعود لنقطة البدء وهو التكييف الواقعى للأزمة السياسية فى الجزائر ، أهى أزمة نظام ومجتمع أم أزمة نخبة عسكرية تتشبث بمواقع سلطتها إلى الأبد ؟ أى هل الأزمة الجزائرية أزمة أمنية أم أزمة سياسية ولكل منها أدوات حله ؟

ويبدو أن خيار بوتفليقة بالتركيز على عناصر الأزمة الأمنية يكرس التصور الدائم عن النخبة السياسية فى الجزائر ـ وفى القلب منها النخبة العسكرية ـ أنها طوال العقد الماضى عملت على إدارة الأزمة وليس حلها إن لم يكن هناك قسم كبير من أقسام النخبة عمل بكل ما يملك من أدوات ووسائل على تكريس الأزمة إلى ما لا نهاية .

الخاتمة

مستقبل الصراع بين الساسة والعسكر

ربما كانت أهم وظيفة للتحليل السياسى هى التنبؤ بمسارات الأحداث ومحاولة إعطاء أوزان نسبية لتسلك المسارات التى يرهن تحققها بتوافر الشروط وانتفاء الموانع .

ثم إنه لا يمكن القيام بتلك الوظيفة الأساسية (التنبؤ) إلا بعد الفهم الدقيق لما يحدث ، فمعرفة ما يحدث وكيف يحدث ولماذا يحدث هى شروط لازمة لفهم الواقع كما هو ، لا كما يتخيله الباحث .

غير أن المطلعين على الشأن الجزائرى يدركون مدى الصعوبة التى يجدها أى باحث فى التعرف على مجريات الأحداث وفهم مغزاها ، فضلا عن التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل تلك الأحداث ، فما يجرى على السطح فى الجزائر ربما لا يمثل أكثر من رأس جبل الجليد العائم الذى ربما يكون تحته نار .

وإذا كان الصراع فى الجزائر هو أثر لصراع النخبات السياسية والعسكرية ، فإن هذا الصراع تحكمه موازين القوى الداخلية وامتداداتها خارج الجزائر (ذلك أن كل فريق يتقوى بدعم خارجى) ، وبذلك يمكن طرح السؤال : ما هو مستقبل الصراع بين الساسة والعسكر ؟ بمعنى : هل يتمكن الساسة من مواجهة منهج (العسكرة والاستئصال) الذى فرضه العسكر فى إدارتهم للصراع ؟ وما هى الشروط اللازمة لتحول مجتمعى يسمح بتداول سلمى للسلطة محكوم بثقافة تعددية ؟

عوامل نجاح الساسة فى الصراع مع العسكر :

أ ـ اقتحام المؤسسة العقبة (المؤسسة العسكرية) :

إزاء وجود معضلة المؤسسة العسكرية كعقبة فى طريق إحداث التحول السياسى السلمى فى الجزائر يصبح لزاما على القوى السياسية إحداث تغيير جوهرى فى بنية تلك المؤسسة «العقبة» على مستويين (الأول والثانى من فعل البشر والثالث من فعل الزمن) .

الأول : تغيير البنية الفكرية السائدة ، وذلك عبر وسائل الدعوة والإقناع ، فالعسكريون هم بشر ينتمون إلى الشعب ويتأثرون بالاتجاهات السائدة فيه ؛ لذا تعمل أنظمة الحكم الشمولية والسلطوية على عزلهم فكريا واجتماعيا عن الشعب عبر أجهزة التلقين الفكرى التابعة للمؤسسة العسكرية ، وعبر بناء مدن وتجمعات سكنية للعسكريين بعيدا عن بقية المجتمع ، وقد حققت سياسة العزل هذه الكثير من النجاحات الملموسة(٦١) ؛ لذا فإن الانفتاح الفكرى والاجتماعى من قبل قوى التغيير الشعبية على القاعدة البشرية الواسعة للمؤسسة العسكرية سيؤدى إلى تغيير صورة الآخر عند كل طرف ، وسيحد من احتكار السلطة لعقول وأفكار العسكريين ، ومن ثم تحرير إرادتهم وسلوكياتهم ، ولأن النظام الجزائرى لا يرتكز على قاعدة شعبية مؤيدة بل على مؤسسة عسكرية قمعية موالية ، فبدون كسر هذه الحلقة المفرغة من الولاء ـ أو على الأقل إضعافها ـ تصبح عملية انتصار الساسة على العسكر مستحيلة إلا بحرب

---

(٦١) محمد الأعمش وتوفيق غانم : انتخابات الجزائر وانقلابها، حقائق وخبرات، قضايا دولية ، السنة ٣ ، العدد (١٠٩) ، ٢٠ رجب ١٤١٢هـ، ٣ فبراير ١٩٩٢م ، ص١٤ .

أهلية .

الثاني : تغيير البنية البشرية للمؤسسة العسكرية ، حيث تملك قوى التغيير التحكم فى المورد البشرى لتلك المؤسسة ، فعن طريق دفع أعداد ضخمة من الشباب ـ من أنصار القوى السياسية ـ للالتحاق بمختلف أفرع تلك المؤسسة يمكن إحداث تغيير كبير فى بنيتها البشرية فى غضون ٥ ـ ١٠ سنوات .

الثالث : عامل الزمن ، إذ أن عامل الزمن ليس فى صالح العناصر التقليدية فى المؤسسة العسكرية ، ففى خلال العام القادم ستستبعد تلقائيا كثير من الرموز القديمة بسبب تقدمهم فى السن (فمن بين المرشحين للتقاعد ٩ جنرالات من الذين لهم دورهم فى تكريس منهج الاستئصال[٦٢] ، لعل أهمهم الجنرال محمد العمارى رئيس الأركان وقائد قوات مكافحة الإرهاب ، والجنرال محمد مدين (الشهير بتوفيق) رئيس المخابرات العسكرية وهما أقوى ضابطين فى المؤسسة العسكرية ، وربما تكون العناصر القادمة للتصعيد فى الصفوف الأمامية للمؤسسة العسكرية أكثر تنوعا وأقل تشددا فى معاملة خصومهم السياسيين .

ب ـ توافر شروط وعوامل التحول للتعددية السياسية فى الجزائر، وهى :

١ـ مصالح النخبة الحاكمة وموضع تلك المصالح ضمن مركب من

---

(٦٢) فهمى هويدى : ميلاد « السياسة » فى الجزائر ، الأهرام ٤/ ٥/ ١٩٩٩م.
انظر أيضًا فى المشكلة الجزائرية السلسلة القيمة (سبع حلقات) التى كتبها الأستاذ فهمى هويدى فى الشرق الأوسط .
من ١٤/ ١٠/ ١٩٩٩م إلى ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٩م .

شبكة مصالح مختلف الفئات المهيمنة وشبكة علاقات تلك الفئات ، ومدى استعدادها للتفاوض من أجل قبول بعض التنازلات التى تؤثر على توازن القوى الداخلى (داخل النظام وداخل المجتمع) .

٢ـ مدى انتشار ثقافة سياسية تسمح بقبول قيم التعددية ، وتقبل النصر والهزيمة والقدرة على المساومة بين مختلف الأطراف والتسليم بالحلول الوسط التى تتضمن قدرا من التنازل من كل القوى .

٣ـ القدرة على تسوية «الصراعات الاجتماعية الممتدة» والتى تأخذ شكل صراعات ثقافية بين العرب والبربر ، وصراعات دينية بين الإسلاميين والعلمانيين ، وصراعات سياسية بين مدنيين وعسكريين ، وصراعات جهوية بين مختلف ولايات القطر الجزائرى وبين ولايات الشرق أو ما يعرف فى الواقع الجزائرى بولايات . P.T.S (باتنه ـ تبسه ـ سوق أهراس) ، وأخيرا صراعات لغوية بين عروبيين وفرانكفونيين (مفرنسين) ، ولعل هذا المركب الخماسى من الصراعات هو أهم عوامل فشل التحول نحو التعددية السياسية فى الجزائر ، وهو أيضا أهم عوامل هزيمة الساسة فى مواجهة العسكر .

٤ـ ظرف دولى موات يقبل التحول السياسى فى أحد أهم بلدان العالم العربى والتى تشكل أهمية خاصة لقطب النظام الدولى [٦٣] .

أما عن مستقبل العنف الدائر فى الجزائر فليس من المتصور أن ينتهى فى المستقبل القريب أو المتوسط ، إذ أن عناصر الأزمة بنيوية كامنة فى

---

(٦٣) عمرو عبد الكريم سعداوى، التعددية السياسية فى العالم الثالث: الجزائر نموذجا، مرجع سابق، ص٧٢.

النسق / النظام السياسى نفسه ، كما أن الأسباب التى كانت وراء اندلاع الأزمة لم تزل قائمة إن لم تزدها سنوات الفتنة (بالتعبير الجزائرى) اشتعالا وتراكم الأحداث تفاقما .

كما يبدو أن النخبة العسكرية وتحالفها المدنى قد عقدت العزم على إدارة الأزمة بدلا من العمل على حلها ، ذلك أن المركب السياسى العسكرى الحاكم من السهل عليه عملية الإدارة، أما «الحل» فهو أبعد ما يكون عنه ، ولعل ذلك ما جعله يعمل بوعى على تكريس عناصر الأزمة واستمرارها .

الفهرس

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع : ٧٨٠٢ / ٢٠٠٠م
I.S.B.N:977-15-0298-0

هـذا الكتاب

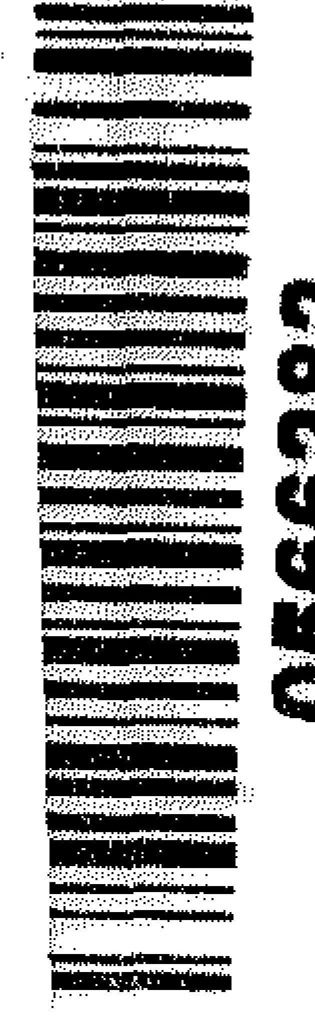
* إن مستقبل العنف الدائر فى الجزائر ليس من المتصور أن ينتهى فى المستقبل القريب ؛ إذ إن عناصر الأزمة كامنة فى النظام السياسى نفسه ، كما أن الأسباب التى كانت وراء اندلاع الأزمة لم تزل قائمة إن لم تزدها سنوات الفتنة اشتعالا وتراكم الأحداث تفاقما .

* والمتابعون للشأن الجزائرى يدركون مدى صعوبة معرفة ما يجرى فى الجزائر ، فضلا عن فهمه أو محاولة تفسيره وفك عناصر الاشتباك فيه .

* فما هى عناصر الأزمة السياسية فى الجزائر ؟ وما هى خلفيات الصراع داخل النخبة السياسية بين الساسة والعسكر ؟ وما هو مستقبل ذلك الصراع ؟ وإلى أين يسير بالجزائر ؟ وهل ثم فرصة محتملة لإنهاء الصراع بشكل سلمى يستبعد الإقصاء كحل وحيد تستخدمه العناصر الفاعلة ؟

وهذا الكتاب يجيب على هذه التساؤلات ويقدم مجموعة من الأسس تساعد فى فهم كيف يعمل النظام للتحول نحو السياسية ، وما هى أسباب إخفاق ذلك التحول .

* ودار الوفاء يسرها أن تقدم هذا الكتاب إلى القراء رجاء أن ينفع الله به والله من وراء القصد .



دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة
الإدارة : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص . ب ٢٣٠
ت :٣٤٢٧٧٢١/ ٣٥٦٢٢٠/ ٣٥٦٢٣٠ فاكس ٣٥٩٧٧٨
المكتبة : أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣